مآخذ ابن إياز

على

أبـي البقاء العكبري

دراسة نحوية تحليليّة

بقلم الدكتور

علـي بن محمد الشهري

أستاذ النحو والصرف المشارك

قسم اللغة العربية

الكلية الجامعية بالقنفذة

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد اعتنى النحويون في القرن السابع بالمتون والمختصرات النحوية، فشرحوها، وفسروها، وبينوا غامضها، رغبة منهم في توضيح علم العربية نحوها وصرفها لطالبي العلم وقاصديه.

وكان من أشهر علماء العربية في المشرق في القرن السابع عالمان بارزان، هما أبو البقاء العكبري الذي شرح لمع ابن جني، وابن إياز البغدادي الذي شرح فصول ابن معط.

ومما لا شك فيه أن ابن إياز قد قرأ كتب أبي البقاء؛ فكلاهما عاش في بغداد، وإن كانا لم يتعاصرا، وقد لفت انتباهه أن أبا البقاء قد شرح لمع ابن جني، فتعقبه وأخذ عليه مآخذ جعلها في كتاب وسمه بـ(المآخذ على المتبع)، ويظهر من عنوانه أنه تتبعه كثيرا، سواء في العبارة أم في العلة أم في غيرها.

ولما كان كتاب ابن إياز (المآخذ على المتبع) مفقودا، وليس لدينا منه إلا إشارات في كتابه (المحصول في شرح الفصول)، وهو شرح فصول ابن معط في النحو، وكتابه (قواعد المطارحة) فإن الباحث رأى أن يدرس هذه المآخذ والاعتراضات في بحث، يقوم فيه بجمع هذه المآخذ من كتب ابن إياز، ثم يرجع إلى أصلها في كتب أبي البقاء، ثم يناقشها، ويبين الراجح منها .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، وتمهيد ترجمت فيه للعلمين، ومبحثين تناولت فيهما المآخذ التي أخذها ابن إياز على أبي البقاء، ثم خاتمة بين فيها الباحث نتائج البحث .

تمهيد

لابن إياز البغدادي كتاب مفقود، أشار إليه في كتابه (المحصول في شرح الفصول) بعنوان (المآخذ على المتبع)، وهو، فيما يبدو من عنوانه، كتاب تتبع فيه ابن إياز أبا البقاء في شرحه(لمع ابن جني)، ويظهر أن كتب أبي البقاء ومؤلفاته كانت رائجة وذائعة الصيت؛ للأسباب التالية:

أولا: اعتنى أبو البقاء بالخلافات النحوية بين البصريين والكوفيين، وألف فيها كتبا مختصة بهذا المجال، وهي التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ومسائل خلافية في النحو.

ثانيا: اهتم أبو البقاء العكبري كثيرا بالعلة النحوية في مؤلفاته التي بين أيدينا، فلا نكاد نجد حكما نحويا إلا ويذكر أبو البقاء علته، وكتابه (المتبع في شرح اللمع) خير شاهد على ذلك، فمن يقرأ هذا الكتاب يلاحظ هذا الأمر واضحا جليا؛ ولشدة عنايته بالعلل النحوية نجده ألف كتابا أشار فيه إلى العلل في عنوانه، إذ سماه (اللباب في علل البناء والإعراب).

ثالثا: يظهر أن أبا البقاء العكبري كان مشهورا بحسن التأليف والترتيب، وجودة العبارة، ووضوح المقصد، فقد ذكر من ترجموا له أنه " كان إذا أراد أن

يصنف شيئا أُحضرت إليه مصنفاتُ ذلك الفن، وقرئت عليه، فإذا حصل ما يريد في خاطره أملاه"[١]

ولَمَّا كان أبو البقاء العكبري بهذه المنزلة العلمية المتميزة فإنا وجدنا ابن إياز الذي عاش ببغداد، ووجد كتب أبي البقاء متداولة بين أهل العلم، قد اعتنى بكتابه في شرح لمع ابن جني، فَقرأه، فوافقه حينا، وردَّ عليه، وخالفه في أحايين كثيرة، وقد جمع ابن إياز هذه المخالفات والمآخذ في كتاب وسمه بـ(المآخذ على المتبع) .

ولَمَّا كان هذا الكتاب مفقودا، فإن الباحث رأى أن يُعَرِّفَ بهذا الكتاب، وأن يلقي الضوء على هذه المآخذ من خلال الإشارات والإحالات التي ذكرها ابن إياز في المحصول في شرح الفصول، وَفِي غيْرِه مِنْ كتبه.

(١) انظر : معجم الأدباء ٤/١٥١٥

ترجمة أبي البقاء العكبري:

اسمه ولقبه وكنيته:

عبد الله بن الحسَين بن عبد الله بن الحسَين، الإمَام محب الدّين أَبو البَقاء العكبري البَغدَاديّ الضَّرير النَّحويّ الحنبَلِي. (٢)

أَصله من (عُكْبرا)، بضم أوله وسكون ثانيه(٣)، وهي بليدة من نواحي (دجيل).(٤)،

مولده ووفاته:

ولد أبو البقاء العكبري عام ٥٣٨هـ، ومات في عام ٦١٦هـ . (٥)

حياته:

لا يذكر من ترجموا لأبي البقاء العكبري شيئا عن حياته إلا أنه أضرَّ في صباه بالجدري؛ لذا فإنه كان إذا أراد أن يصنف شيئا أحضرت إليه مصنفات ذلك الفن، وقرئت عليه، فإذا حصل ما يريد في خاطره أملاه(٦)

(٢) انظر : معجم الأدباء ١٥١٥/٤ وإنباه الرواة على أنباه النحاة ١١٦/٢
(٣) انظر : معجم البلدان ١٤٢/٤
(٤) انظر : بغية الوعاة ٣٨/٢
(٥) انظر : معجم الأدباء ١٥١٥/٤
(٦) انظر : السابق ١٥١٥/٤

وكان أبو البقاء شديد الاعتزاز بمذهب الإمام أحمد بن حنبل، حتى إن جماعة من الشافعية جاؤوا إليه، وقالوا: انتقل إلى مذهبنا، ونعطيك تدريس النحو واللغة بالنظامية، فقال: لو أقمتموني، وصببتم الذهب عليّ حتى واريتموني ما رجعت عن مذهبي. (٧)

شيوخه:

١- إبراهيم بن دينار، أبو حكيم النهرواني، المتوفى عام ٥٥٦هـ، أخذ عنه أبو البقاء القرآن، والمذاهب، والفرائض. (٨)

٢- طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي، أبو زرعة ، المتوفى عام ٥٦٦ هـ، سمع منه الحديث. (٩)

٣- عبدالله بن أحمد بن أحمد، ابن الخشاب، المتوفى عام ٥٦٧ هـ، وهو من أشهر شيوخ أبي البقاء ، أخذ عنه النحو، والأدب، والتفسير، والنسب، والفرائض. (١٠)

(٧) انظر : السابق ١٥١٥/٤
(٨) انظر : السابق ١٥١٥/٤
(٩) انظر : وفيات الأعيان ١٠٠/٣
(١٠) انظر : وفيات الأعيان ١٠٠/٣

٤- علي بن عبد الرحيم بن الحسين، المعروف بابن العصار، المتوفى عام ٥٧٦ هـ، أخذ عنه أبو البقاء اللغة[١١].

٥- محمد بن محمد بن الحسين الفراء، المعروف بأبي يعلى الصغير، المتوفى عام ٥٦٠ هـ، أخذ عنه المذاهب، والخلاف، والأصول. [١٢]

٦- يحيى بن نجاح بن مسعود بن عبدالله اليوسفي، المتوفى عام ٥٦٠ هـ، قرأ عليه أبو البقاء العربية. [١٣]

تلاميذه:

١- أحمد بن صديق، موفق الدين، المتوفى عام٦٣٤ هـ، أخذ عن أبي البقاء الفقه. [١٤]

٢- أحمد بن علي بن معقل، أبو العباس الأزدي، المتوفى عام ٦٤٤ هـ، أخذ عن أبي البقاء النحو. [١٥]

(١١) انظر : بغية الوعاة ١٧٥/٢
(١٢) انظر : السابق ٣٨/٢
(١٣) انظر : السابق ٣٨/٢
(١٤) انظر : ذيل الطبقات ١١٣/٢
(١٥) انظر : بغية الوعاة ٣٤٨/١

٣- الحسن بن معالي بن مسعود بن الحسين، الباقلاني، المتوفى عام ٦٣٧ هـ، أخذ عن أبي البقاء النحو [١٦]

٤- القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر، المعروف بالأندلسي، علم الدين اللورقي، المتوفى عام ٦٦١هـ، له شرح الشاطبية، وشرح المفصل. [١٧]

٥- ياقوت الحموي، أبو عبدالله ياقوت بن عبد ربه الحموي ، المتوفى عام ٦٢٦هـ . [١٨]

٦- عبد السلام بن تيمية، جد ابن تيمية الإمام المعروف، المتوفى عام ٦٥٢هـ ، أخذ عن أبي البقاء العربية [١٩]

كتب أبي البقاء العكبري:

لأبي البقاء العكبري كتب كثيرة، تزيد على خمسين كتابا، نذكر منها أهم كتبه التي ألفها في العربية، وهي:

(١٦) انظر : السابق ٥٢٦/١
(١٧) انظر : معجم الأدباء ٢١٨٨/٥
(١٨) انظر : معجم البلدان ١٤٢/٤
(١٩) انظر : ذيل الطبقات ٢٤٩/٢

١- إعراب القراءات الشواذ، وَهو مَنشور بتحقيق محمد السيد أحمد عزوز.

٢- إعراب القرآن، ويسمى أيضا بالتبيان في إعراب القرآن، وهو منشور بتحقيق علي محمد البجاوي.

٣- اللباب في علل البناء والإعراب، وهو محقق منشور، حققه خليل بنيان الحسون، وحققه أيضا عبدالإله نبهان وغازي طليمات.

٤- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، وهو محقق منشور بتحقيق عبد الرحمن سليمان العثيمين.

٥- المتبع في شرح اللمع، وهو محقق منشور بتحقيق عبد الحميد حمد محمد .

٦- إعراب الحديث، وهو محقق منشور بتحقيق عبد الإله نبهان.

مذهبه النحوي:

مذهب أبي البقاء العكبري هو المذهب البصري، وهذا ظاهر في عباراته واختياراته، إلا أن ما يميزه عن غيره من النحويين هو اهتمامه الكبير بالعلة والتعليل النحوي، فكل حكم نحوي لديه بحاجة إلى علة نحوية، وهذا الأمر جلي واضح في مؤلفاته، سواء في شرحه لمع ابن جني أم في كتابه اللباب في علل البناء والإعراب الذي جعل العلة في عنوانه .

ترجمة ابن إياز البغدادي:

اسمه وكنيته :

هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله البغدادي، جمال الدين أبو محمد النحوي، كذا في بغية الوعاة[٢٠]، وفي الوافي بالوفيات : الحسين بن إياز بأَلفين بينهمَا ياء آخر الحرُوف، وَفِي الآخر زَاي، العلامَة جمال الدّين النَّحْويّ شيخ العربيَّة بالمستنصرية بِبغداد. [٢١]

(٢٠) انظر : بغية الوعاة ٥٣٢/١
(٢١) انظر : الوافي بالوفيات ٢١٢/١٢

مولده ووفاته:

لم يذكر من ترجم لابن إياز سنة ولادته، أما وفاته فكانت ليلة الخميس ثَالث عشر ذِي الْحجَّة عام ٦٨١هـ. (٢٢)

شيوخه:

تتلمذ ابن إياز على عدد من علماء عصره، وهم:

١- محمد بن الحسن القاضي، تاج الدين الأُرموي الشافعي، المتوفى عام ٦٥٦هـ، وله كتاب التحصيل، أخذ عنه ابن إياز .(٢٣)

٢- سعد بن أَحمد بن أَحمد بن عبد الله، أَبو عُثمان الجذامي الأندلسي البَيَانِي النحوِي المالكِي،... أخذ عنه ابْن إياز النحو، وَنقل عَنه فِي شرح الفُصول فِي مواضع عديدة. (٢٤)

٣- عبد اللَّطِيف بن محمَّد بن عَلي بن حمزَة بن فَارس الحرَّانِي، ابن القبيطي، المتوفى عام ٦٤١هـ، سمع منه ابن إياز الحديث. (٢٥)

(٢٢) انظر : المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ٥/ ١٥٠بغية الوعاة ٥٣٢/١
(٢٣) انظر : تاريخ الإسلام ٤٤٨/١٥ وبغية الوعاة ٥٣٢/١
(٢٤) انظر : بغية الوعاة ٥٧٧/١
(٢٥) انظر : بغية الوعاة ٥٧٧/١

٤-: الوزير شمس الدين ابن الصقيل الجزري، المتوفى عام ٧٠١ هـ، سمع منه مقاماته الموسومة بالمقامات الزينية الخمسين.

تلاميذه:

١-عبد العزيز بن جمعة الموصلي، المعروف بابن القواس، المتوفى ٦٩٦هـ، أخذ النحو من ابن إياز. (٢٦)

٢-يَعْقُوب بن يوسف بن قَاسم، أَبو يوسف المالِكِي النَّحويّ نجم الدّين، المتوفى ٦٤١هـ، قرأ عَلى ابن إياز . (٢٧)

٣-ابْن السباك الْحَنَفِيّ عَليّ بن سنجر ، المتوفى ٧٥٠هـ، قرأ الْأَدب على ابن إياز. (٢٨)

٤-كمال الدين أبو الفضائل عبد الرزاق بن أحمد بن محمد بن أبي المعالي الشيباني ، ويعرف أيضًا بابن الصابوني، مات سنة ٧٢٣ هـ، ببغداد. (٢٩)

كتبه :

(٢٦) انظر : بغية الوعاة ١/ ٥٣٢
(٢٧) انظر : بغية الوعاة ١/ ٥٣٢
(٢٨) انظر : أعيان العصر وأعوان النصر ٣٨١/٣،والوافي بالوفيات ١٠٠/٢١، والدرر الكامنة ٦٣/٤
(٢٩) انظر : تذكرة الحفاظ ١٩٠/٤

لابن إياز عدد من الكتب، وهي:

١-قواعد المطارحة ، حققه: يس أبو الهيجاء، وشريف النجار، وعلى توفيق الحمد.

٢-المحصول في شرح الفصول، وهو شرح فصول ابن معط في النحو، حققه: شريف عبدالكريم النجار.

٣-المآخذ على المتبع، وهو كتاب يتتبع فيه أبا البقاء العكبري في كتابه (المتبع في شرح اللمع)، وهو كتاب مفقود.

٤-شرح تصريف ابن مالك، شرح فيه كتاب الضروري في التصريف، وسماه شرح التعريف بضروري التصريف، حققه: هادي نهر، وهلال ناجي.

٥-الإسعاف في علم الخلاف، وهو كتاب في مسائل الخلاف النحوية، استدرك فيه على الإنصاف لأبي البركات الأنباري، وهو كتاب مفقود.

مذهبه النحوي:

يميل ابن إياز إلى مذهب البصريين، ويظهر هذا جليا في رأيه في العامل في المفعول معه[٣٠]، وفي منع مجيء التمييز معرفة[٣١]، وفي العامل في خبر (إن) وأخواتها[٣٢]، لكنه ذو شخصية نحوية مستقلة، إذ نجده يعترض على بعض آراء البصريين، يقول عن أدلة البصريين في أصل الاشتقاق:" والثاني: قاله الزجاج، وهو أنه لو كان الأمر على ما قاله الكوفيون لم يكن مصدر إلا وله فعل، وهو باطل؛ لأن (ويحاً)، و(ويساً)، و(ويباً)، وأمثالها مصادر لا أفعال لها، وهو ضعيف لاشتراك الإلزام، إذ يقول الخصم: لو كان الأمر على قول البصريين لم يكن فعل إلا وله مصدر، وهو باطل بـ(نعْمَ)، و(بئس)، وفعل التعجب، فإنها أفعال لا مصادر لها"[٣٣]

(٣٠) انظر : المحصول في شرح الفصول ٥١٨/١
(٣١) انظر : المحصول في شرح الفصول ٤٦٠/١
(٣٢) انظر : السابق ٣٨٦/١
(٣٣) المحصول في شرح الفصول ٤٢٢/١

المبحث الأول:

ما أخذه ابن إياز على أبي البقاء في كتابه (المتبع في شرح اللمع):

المأخذ الأول: علة بناء (حضرَموت).

يقول ابن إياز:" ....

وثانيتهما: أن يبنى الاسمان على الفتح، نقول: هذا حضرَموتَ، بفتح الراء والتاء.

قال أبو البقاء: وعلة البناء تضمنه معنى الواو، كـ(خمسة عشر).

وفيه عندي نظر، وياء (معديْ كربَ)، في هذا الوجه ساكنة أيضا"[٣٤]

ورد رأي العكبري في علة بناء (حضرَموتَ) في كتابه(المتبع في شرح اللمع)، يقول :" واللغة الثالثة: أن تبنيهما جميعا على الفتح، فتكون الراء والتاء مفتوحتين بكل حال، وإنما بني لتضمنه معنى الواو كـ(خمسةَ عشرً)، وأما (معديْ كربَ) فياؤه ساكنة بكل حال، أعربت أو بنيت، وكان قياسها أن تفتح، كما فتحت الراء في (حضرَموتَ) إلا أن الاسم طال بالتركيب، وكانت الحركة على الياء مستثقلة"[٣٥]ا

كما ورد في كتابه (اللباب في علل البناء والإعراب)، يقول: "يجوز فِي (حَضرمَوْت) ونحوِه ثَلَاثَة أوجه:

(٣٤) المحصول في شرح الفصول ١٠٣/١
(٣٥) المتبع في شرح اللمع ٥٨٤/٢

أحدُها: بِنَاء الاسم الأوَّل وإعراب الثَّانِي، إلاَّ أنَّه لَا ينصَرف فِي الْمعرفَة للتعريف والتركيب، وبني الأوَّل لشبه الثَّانِي بتاء التَّأْنِيث؛ إِذْ كَانَ مزيداً على الِاسْم وَفتح للطول، كَمَا فتح مَا قبل تَاء التَّأْنِيث.

وَالوَجه الثَّانِي: أَن تضيف الأوَّل إِلَى الثَّانِي، فتعربهما إِلَّا أَن (كرب) لَا ينْصَرف؛ لأنَّه مؤنَّث معرفَة، وَمِنهم من يصرفهُ، فَيَجْعَلهُ مذكَّراً، وأمَّا يَاء (معديْ) فساكنة بكلِّ حَال؛ لأنَّ الْكَلِمَتَيْنِ صارتا كالواحدة، فَلَو حرِّكت لتوالت الحركات، وثقلت خُصُوصا فِي الْيَاء بعد الكسرة.

وَالْوَجْه الثَّالِث: أنْ تبنيهما؛ لتضمُّنهما معنى حرْفِ الْعَطف، كـ (خَمْسَة عشر) "[٣٦]

ويعترض ابن إياز على أبي البقاء في تعليله بناء(حضرَموتَ) على الفتح في جزئيه؛ بسبب تضمنه حرف العطف الواو، كما في(خمسةَ عشرَ)؛ لأن ذلك بحاجة إلى نظر؛ فـ(معديْ كربَ) كـ(حضرَموتَ)، ولم يُبن جزؤه الأول على الفتح، وقد ذكر النحويون في إعراب (حضرموت)ثلاثة وجوه، كما سبق في النصوص السابقة، وقد ذكر أكثر النحويين الوجهين الأولين، أما الوجه الثالث فلم يذكره إلا القليل من النحويين، وقد نصَّ العلماء على أن الوجه الأول هو الأفصح، يقول ابن فلاح:" وفي الصحيح ثلاث لغات، وأفصحها بناء الأول على الفتح، وإعراب الثاني إعراب ما لا ينصرف، فيقال: هذه حضرموتُ، ورأيت حضرموتَ، ومررت بحضرموتَ"[٣٧]

(٣٦) اللباب في علل البناء والإعراب ٥١٨/١-٥١٩
(٣٧) شرح الكافية لابن الفلاح ٢٥٥/١

وهذه اللغة لم يذكرها سيبويه في (حضرموت)، وإنما ذكرها في (معديْ كربَ)، حيث روى لغات العرب فيها، وكان من هذه اللغات فتح الباء من (كرب)، لكنه جعله معربا إعراب ما لا ينصرف، لا مبنيا على فتح الجزأين، يقول:" وأما(معد يكرب) ففيه لغات: منهم من يقول: معد يْكربٍ فيضيف، ومنهم من يقول: معد يْكربَ، فيضيف، ولا يصرف، يجعل كربَ اسماً مؤنثاً"(٣٨)

والذي أخذه ابن إياز على أبي البقاء في الوجه الثالث من الوجوه الجائزة في (حضرَموتَ)، وهي بناء الجزأين على الفتح، أنه حمله على التشبيه بخمسة عشر ، وقد ذكر كل من أورد هذه اللغة أن هذه هي علة البناء، لكنهم اختلفوا، فمنهم من ذكر أنها ثابتة نقلها الأثبات، ومنهم من ضعفها، يقول المرادي:" والوجه الثالث: أن يبني صدره وعجزه على الفتح ما لم يعتل الأول، فيسكن تشبيها بخمسة عشر، وأنكر بعضهم هذه اللغة، وقد نقلها الأثبات"(٣٩) ويقول الأشموني:" وقد يبنيان معًا على الفتح، ما لم يعتل الأول، فيسكن تشبيهًا بخمسة عشر، وأنكر بعضهم هذه اللغة، وقد نقلها الأثبات،"(٤٠) وقد جعلها ابن فلاح أضعف اللغات، يقول:" واللغة الثالثة، وهي أضعفها: بناؤها على الفتح، وعلتها كعلة خمسة عشر في تضمن الثاني معنى حرف العطف"(٤١)

(٣٨) الكتاب ٢٩٦/٣
(٣٩) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٠٤/٣
(٤٠) شرح الأشموني ٣١٣/١
(٤١) شرح الكافية لابن فلاح اليمني ٢٥٥/١

أما ما ذكره ابن إياز في الاعتراض بسكون الياء من (معديْ كرب) فقد ذكر أبو البقاء أن العلة في سكون الياء هي طول الاسم بالتركيب، والحركة على الياء بعد كسرة ثقيلة، أما سيبويه فذكر أن الخليل جعل سكونها سكون (مثْنَى)، يقول:" وسألت الخليل عن الياءات؛ لِمَ لمْ تنصب في موضع النصب إذا كان لأول مضافاً، وذلك قولك: رأيت معديْ كرب، واحتملوا أياديْ سبأً؟ فقال: شبَّهوا هذه الياءات بألف مثنى، حيث عرَّوها من الرفع والجر، فكما عروا الألف منهما عرَّوها من النصب أيضاً، فقالت الشعراء حيث اضطرّوا، وهو رؤية:

سوَّي مَسَاحِيْهِنَّ تَقْطيطَ الحُقَقْ(٤٢)"(٤٣)

وقد ذكر النحويون علة أخرى في سكون ياء (معدي كرب)، وهي أنهما لما رُكّبا، وصارا كلمة واحدة، ووقعت الياءُ حَشْوا، أشبهتْ ما هو من نفس الكلمة، نحوَ ياءِ (دَرْدَبِيس) و(عَيْطَمُوس) ، فأُسكنت على حدّ سكونهما(٤٤) ولعل هذه العلة هي العلة الأَوْلى لدى ابن إياز.

المأخذ الثاني: الخلاف في وزن (فعَّل) هل هو وزن مختص بالفعل أم غالب.

(٤٢) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٠٦ والمحتسب ١٢٦/١ وتهذيب اللغة ٣٨١/٣
(٤٣) الكتاب ٣٠٦/٣
(٤٤) شرح المفصل ١٦٣/٣

يقول ابن إياز:" قوله : نحو: (بذَّر) الظاهر أنه جعله مختصا بالفعل؛ ليكون قد اشتمل تمثيله على المختص والغالب، إذ ما بعده من الأمثلة كلها غالبة، وهو رأي بعضهم، وذهب بعضهم إلى أنه من الضرب الغالب، إذ قد جاءت أسماء على هذا المثال صالحة العدة، نحو: (شلَّم)، وهو اسم بيت مقدس، و(خضَّم)، وهو لقب العنبر بن عمرو بن تميم، و(عثَّر)، وهو اسم مأسدة، و(بذَّر)، وهو اسم موضع، و(بقَّم) ، يقال : إنه أعجمي، وقال الأندلسي : الأولى جعله من الغالب؛ لأن الزيادة فيه للتكثير، فجرى مجرى المضارع الذي الزيادة فيه لمعنى"(٤٥)

يدور كلام ابن إياز في هذه المسألة على وزن (فعَّل) هل هو مختص في الأفعال أم غالب عليها، فيعترض على أبي البقاء في قوله: إنه وزن غالب لا مختص، يقول أبو البقاء العكبري:" وأما الذي يغلب على الأفعال، أي يوجد فيها أكثر منه في الأسماء فمثل: (أفعل)و(فعَّل) ونحوهما، وهذان القسمان حكمهما واحد، في أنَّ الاسم إذا كان على هذه البنية يُعتدّ به في منع الصرف، وذلك أنَّ الأكثر عندهم يجري مجرى الجميع، ولهذا ما يقل في لغتهم، ويكثر غيره، مطّرح لا يعتد به، فأما (فعَّل) بتشديد العين فلم يأت في الأسماء سوى أربعة أحرف :(خضَّم)، و(بذَّر)، و(عثَّر) ،و(شلَّم) """(٤٦)

ويرى سيبويه والبصريون أن (فعَّل) بناء مختص بالفعل، يقول:" وإن سميِّت رجلاً بـ(بقَّم) أو (شلَّم)، وهو بيت المقدس لم تصرفه البتة؛ لأنه ليس

(٤٥) المحصول في شرح الفصول ١/ ١١٢
(٤٦) المتبع في شرح اللمع ٥٦٩/٢

في العربية اسمٌ على هذا البناء، ولأنه أشبه فعِّلا، فهو لا ينصرف إذا صار اسما؛ لأنه ليس له نظيرٌ في الأسماء؛ لأنَّه جاء على بناء الفعل الذي إنما هو في الأصل للفعل لا للأسماء، فاستثقل فيه ما يستثقل في الأفعال(٤٧)

ويقول الجرجاني :"أما (فعَّل) كـ(ضرَّب)فمختص أيضا؛ لأن (بقَّم) و(شلَّم) لاسم موضع، أعجميان، فإذا سميت رجلا بـ(ضرَّب) لم تصرفه، فقلت: هذا ضرَّب، ورأيت ضرَّب، ومررت بضرَّب "(٤٨)

ويقول ابن يعيش:" ومن ذلك (فَعَّلَ) مثلُ (ضَرَّبَ)، و(كَسَّرَ) بتضعيف العين؛ إذا سمّيت بشيء من ذلك لم ينصرف في المعرفة، للتعريف ووزنِ الفعل، وينصرف في النكرة، لزوالِ أحد السببَيْن، وهو التعريف؛ لأن هذا أيضًا بناءٌ خاصٌّ للفعل، لا حَظَّ فيه للأسماء. وإنّما وردت ألفاظٌ في الأعلام، قالوا: (خَضَّمُ)، وهو اسمُ رجل، وهو خضّم بن عمرو بن كِلاب بن تميم. قال الشاعر :

لولا الإلهُ ما سَكَنَّا خَضَّمَا ولاظَلِلْنَا بالمِشائي قُيَّمَا (٤٩)

يريد بلاد (خضّم)، أي بلاد بني تميم؛ قالوا: (عَثَّرُ)، و(بَذَّرُ)؛ فـ (عَثَّرُ): اسم مكان، و(بذَّرُ) ماءٌ معروف. قال الشاعر، وهو زُهَيْر :

---

(٤٧) الكتاب ٢٠٨/٣

(٤٨) المقتصد في شرح الإيضاح٩٧٦/٢

(٤٩) الرجز بلا نسبة في شرح المفصل ١/ ٣٠، ٦٠؛ وتهذيب اللغة ٧/ ١١٩؛ وتاج العروس (خضم)؛ ولسان العرب ١٢/ ١٨٤ (خضم).

لَيْثٌ بِعَثَّرَ يصطادُ الرجالَ إذا ما كَذبَ اللَّيْثُ عن أقْرانِه صَدَقَا[٥٠]

وقال الآخر، وهو كُثَيِّرٌ:

سَقَا الله أمْواهًا عَرَفْتُ مَكانَها جُرابًا ومَلْكُومًا وَبذَّرَ والغَمْرا[٥١]

وهذه أعلامٌ؛ ولا اعتدادَ بالأعلام في الأبنية، وقد تقدّم شرحُ ذلك.

فأمّا (بَقَّمُ)، للنبت المصبوغ به، و(شَلَّمُ) لبيتِ المقدسِ؛ فهما أعجميّان"[٥٢]

والذي يراه الباحث أن ما ذهب إليه سيبويه، وجمهور النحويين، وابن إياز من أن بناء (فعَّل) بناء مختص بالأفعال هو الراجح، يقول ابن خالويه:" ليس في كلام العرب: اسم ولا صفة على (فعَّل) إلا قليل؛ فلذلك لم يصرف الاسم إذا جاء على (فعَّل)؛ لأنه يشبه الفعل قطَّع، وكلَّم، والذي جاء منه: (عثَّر)، و(بذَّر) موضعان، وينشد:

سَقَا الله أمْواهًا عَرَفْتُ مَكانَها جُرابًا ومَلْكُومًا وَبذَّرَ والغَمْرا

وقال زهير:

لَيْثٌ بِعَثَّرَ يصطادُ الرجالَ إذا ما كَذبَ اللَّيْثُ عن أقْرانِه صَدَقَا [٥٣]

---

(٥٠)البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٥٤؛ ولسان العرب ١/ ٧٠٩ (كذب)، ٤/ ٥٤٢ (عشر)؛ وتهذيب اللغة ١٠/ ١٧٤؛ وجمهرة اللغة ص ٤٢١؛ لرجز بلا نسبة في شرح المفصل ١/ ٣٠، ٦٠؛ وتهذيب اللغة ٧/ ١١٩؛ وتاج العروس (خضم)؛ ولسان العرب ١٢/ ١٨٤ (خضم).

(٥١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٥٠٣؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٥٥؛ وشرح المفصل ١/ ٦١؛ ولسان العرب ٤/ ٥١ (بذر)؛ وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢١؛ والمنصف ٢/ ١٥٠، ٣/ ١٢١.

(٥٢) شرح المفصل ١/١٧١

(٥٣) ليس في كلام العرب ٢٨٩

المأخذ الثالث: علة كسر نون التثنية.

يقول ابن إياز:" قوله :"(مكسورة)

اعلم أن أصل هذه النون أن تكون ساكنة كحروف المعاني من نحو: لام التعريف، والتنوين، لكن التقى ساكنان : هي وحرف التثنية، وحذف أحدهما ممتنع، وتحريك حرف التثنية كذلك، فحركت النون، وكانت الحركة كسرة؛ لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر، والتثنية أسبق من الجميع.

أو قصد بذلك الفرق بينها وبين الجمع، وكانت أحق بالكسر؛ لأن قبلها ألفا أو ياء مفتوحا ما قبلها، بخلاف ما قبل حرف الجمع، فإنه إما ضمة وإما كسرة .

وهنا تنبيه، وهو أن بعضهم يعلل فتح ما قبل الياء في التثنية بكسر النون، فإذا أخذ يعلل كسرها – أعني النون– بانفتاح ما قبل الياء كان دورا، وهو محال"(٥٤)

وقد أورد العكبري هذا الرأي في كتابيه (المتبع في شرح اللمع) و(اللباب في علل البناء والإعراب)، يقول:" وإنما فتح ما قبل ياء التثنية، وكسر ما قبل ياء الجمع؛ لوجهين:

أحدهما: أن التثنية أكثر من الجمع، فخصت بالفتحة، إذ كانت أخف من الكسرة، بخلاف الجمع.

والثاني: أن نون التثنية كسرت على أصل التقاء الساكنين، فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء؛ فراراً من ثقل الكسرتين، وبينهما ياء، ثم عكسوا

(٥٤) المحصول في شرح الفصول ١٧٧/١

ذلك في الجمع؛ ليحصل الفرق بين التثنية والجمع؛ وليعتدل اللفظ، فيصير في كل واحد منهما ياء وفتحة وكسرة"(٥٥)

ويقول أيضا: " وإنَّما فتح مَا قبل يَاء التَّثْنِيَة، وكسر فِي الْجمع؛ لأربعة أوجه:

أحدُها: أنَّ الفتحة أخفّ، والتثنية أَكثر، فَجعل الأخف للْأَكْثَر تعديلاً.

الثَّانِي: أنَّ الْألف لّما اخْتصّت بالتثنية، وَلم يكن مَا قبلهَا إلاَّ مَفْتُوحًا حمل النصب والجرَّ عَلَيْهِ طرداً للباب، ولم يُمكن ذَلِك فِي الْجمع.

وَالثَّالِث: أنَّ نون التَّثْنِيَة مَكْسُورَة لما نبينَّه، فَكَانَ فتح مَا قبل الْيَاء تعديلاً.

الرَّابِع :أَن حرف التَّثْنِيَة يدلُّ على معنى فِي الكَلمة، فَفتح مَا قبله كحرف التَّأْنِيث"(٥٦)

يعترض ابن إياز على أبي البقاء في الوجه الثالث، وهو تعليله فتح ما قبل الياء في التثنية بكسر النون في نحو: بالزيدَيْنِ، وقد ذكر ابن إياز بأن هذه العلة مما انفرد به أبو البقاء؛ لكن ابن الفلاح اليمني، وهو من معاصري ابن إياز، ذكر هذه العلة، يقول:" وإنما فتح ما قبل ياء التثنية، وكسر ما قبل ياء الجمع؛ لثلاثة أوجه:

أولا: إن ألف التثنية لا يكون ما قبله إلا مفتوحا، فحملت الياء في التثنية عليه، وتعين الكسر للجميع.

---

(٥٥) المتبع في شرح اللمع ٢٠١/١

(٥٦) اللباب في علل البناء والإعراب ١٠٢/١

ثانيا: إن نون التثنية مكسورة، ونون الجمع مفتوحة، ففتح ما قبل ياء التثنية، وكسر ما قبل ياء الجمع؛ طلبا للتعادل لتقع الياء بينهما، بين مكسور ومفتوح في الجمع، وبين مفتوح ومكسور في المثنى.

ثالثا: إن التثنية اختصت بالفتح لكثرتها، والجمع بالكسر لقلته؛ طلبا لتعادل الكثرة مع الخفيف للقلة مع القليل. "(٥٧)

أما ابن جني فيعلل كسر نون التثنية بأن قبلها الألف، يقول:" وكانت نون التَّثْنِيَة أولى بِالْكَسْرِ من نون الْجمع؛ لِأَنَّهَا قبلهَا ألف، وَهِي خَفِيفَة، والكسرة ثَقِيلَة، فاعتدلا، وَقبل نون الْجمع وَاو، وَهِي ثَقِيلَة، ففتحوا النُّون؛ ليعتدل الْأَمر"(٥٨)

وقد ردَّ الصرفيون على سؤال من قال: إننا نقول: بالزيديْنِ، والعمريْنِ، فتكسر النون، وقبلها ياء، وهي ثقيلة، بأن الياء ليست لازمة؛ لأن الاسم قد يتغير إلى الرفع، فتزول الياء، ولعدم لزومها، ولكون الرفع هو الأصل، أجروا الحكم على الأصل الذي هو الألف، فجاءت النون مكسورة في التثنية دائما. (٥٩)

المأخذ الرابع : علة بناء حرف الجر (الباء) على الكسر.

يقول ابن إياز:" قال: "ولا يدخله جر، فعوض عنه الجزم، وعلامته سكون آخره إذا كان صحيحا"

(٥٧) شرح الكافية لابن الفلاح ١٧٠/١
(٥٨) علل التثنية ٨٦
(٥٩) انظر: علل التثنية ٨٧ وشرح المفصل ١٩٠/٣

أقول: قد بينا أن الفعل أُعرب؛ لمشابهته الاسم، فلا بد أن يُعطى شيئا من إعرابه، واختير الرفع والنصب؛ لأن الفعل يعملهما في الاسم، فجعل إعرابه كعمله، وهذا كقول بعضهم: إن الباء الجارة بنيت على الكسر تشبيها لها بعملها"(٦٠)

ورد هذا الرأي للعكبري في كتابه (المتبع في شرح اللمع) :" وأما الباء فكسرت؛ لتكون حركتها من جنس عملها"(٦١)

و ما قال به العكبري هو ما يراه الرماني، والرضي الاستراباذي، إذ يرون أن العلة في بناء الباء على الكسر هي موافقة معموله في العمل؛ لأنه يعمل الجر، وحركة الجر الأصلية هي الكسر، يقول الرماني:" الباء من العوامل، وعملها الجر، وهي مكسورة، وإنما كسرت؛ لتكون على حركة معمولها، وحركة معمولها الكسر"(٦٢) ويقول الرضي الاستراباذي:" وإنما كسرت باء الجار ولامه؛ لموافقة معمولها"(٦٣)

وما ذهب إليه الرماني ومن تابعه يحتاج إلى نظر؛ لأن الكاف، وهو حرف جر، مبني على الفتح في نحو: زيد كالأسد، ولو كانت العلة موافقة المعمول لكسر، يقول الجرجاني:" وألزم كاف التشبيه في: كزيد"(٦٤)

(٦٠) المحصول في شرح الفصول ٢١٧/١
(٦١) المتبع في شرح اللمع ١٦٠/١
(٦٢) معاني الحروف للرماني ٣٦
(٦٣) شرح الكافية للرضي ٢٨٣/٤
(٦٤) المقتصد في شرح الإيضاح ١٤٢/١

أما الجرجاني فيرى أن الباء الجارة بنيت على الكسر، كلام الجر، ولام الأمر، فلا حد في ذلك ولا حظر، يقول:" والمبني على الكسر من الحروف باء الجر ولام الأمر في: بزيد، وليفعل كذا، فإنما بنيا على الكسرة؛ لأجل أن المقصود هو التحريك، فلا حدَّ في ذلك ولا حظر.

وحكى شيخنا –يعني أبا الحسن– عن أبي العباس أنه قال: إن الباء في: بزيد إنما بني على الكسر؛ لتكون حركته من جنس ما يحدثه"(٦٥)

ويبدو أن الذي دعا النحويين إلى هذا الاختلاف هو أنهم يرون أن الأصل في الحروف الأحادية أن تكون مبنية على الفتح؛ لذا أخذوا يعللون ما جاء مخالفا لذلك، يقول الرضي:" اعلم أن كل كلمة على حرف واحد، كالواو، والفاء، ولام الابتداء، فحقها الفتح؛ لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف"(٦٦)

والذي يراه الباحث أن ما ذهب إليه الجرجاني هو الصحيح؛ فحرف الجر الباء قد جاء مبنيا على الكسر في كلام العرب، ولم يدر في بالهم موافقة العمل، يقول الجرجاني:" فإنما بنيا "باء الجر ولام الأمر" على الكسرة؛ لأجل أن المقصود هو التحريك، فلاحد في ذلك ولا حظر"(٦٧)

المأخذ الخامس:

(٦٥) المقتصد في شرح الإيضاح ١٤٢/١
(٦٦) شرح الرضي ٢٨٣/٤
(٦٧) المقتصد في شرح الإيضاح ١٤٢/١

يقول ابن إياز :"وقالوا : الأصل من هاتين الصيغتين : (ما أفعلَ)، و(أفعلْ به) محمولةٌ عليه لوجهين:

الأول: أن صيغة (أفْعِلْ) مشتركة بين التعجب والأمر، وصيغة (ما أَفْعَلَ) مختصة به، وموضوعة له، فكانت بالأصالة أولى، وفيه نظر؛ لأن (ما أَفْعَلَ) أيضا مشتركة بين التعجب والاستفهام، ألا ترى أنهم اختلفوا في قوله تعالى: ﴿ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ﴿١٧٥﴾ ﴾ [البقرة: ١٧٥]، فقيل: تعجب، وقيل: استفهام، أي: أيّ شيء جعلهم صابرين على النار.

والثاني: تفسير (أفعل به) بـ (ما أفعله)، كقولك: معنى (أكرم بزيد): ما أكرم زيدا "(٦٨)

أورد أبو البقاء هذا الرأي في كتابيه (اللباب في علل البناء والإعراب) و(المتبع في شرح اللمع)، يقول:" التَّعجُّب هُوَ الدهش من الشَّيْء الخارج عَن نَظَائِره الْمَجْهُول سَببه، وَقد قيل إِذا ظهر السَّبَب بَطل الْعجب، وَاللَّفْظ الْمَوْضُوع لَهُ بحقَّ الأَصْل (مَا أَفعلهُ)، فأمَّا (أفْعِلْ بِهِ) فمعدولٌ بِهِ عَن أَصله على مَا سنبيَّنه"(٦٩)ويقول أيضا:" اعلم أن الأصل الموضوع من هاتين الصيغتين: (ما أفعله)، والأخرى محمولة عليه، ويدل على ذلك أمران:

أحدهما: أنّ (ما أفعله) صيغة مختصة بالتعجب، لا اشتراك فيها، و(أفعلْ به) مشترك بين الأمر والتعجب.

(٦٨) المحصول في شرح الفصول ٣٧٥/١
(٦٩) اللباب في علل البناء والإعراب ١٩٦/١

والثاني: قولك: (ما أفعله) لا يؤول على معنى آخر؛ ليخلص للتعجب، و(أفعلْ به) يؤول على معنى آخر حتى يخلص للتعجب"(٧٠)

موضع الاعتراض في هذا الموضع هو أن أبا البقاء يرى أن الأصل في التعجب هو صيغة (ما أفعله)، و(أفعل به) محمولة عليها، و سنناقش هذا الاعتراض من ثلاثة جوانب، على النحو التالي:

أولا: الصيغة الأصلية للتعجب:

يذهب أبو البقاء العكبري إلى أن (أفعلْ به) في التعجب محمولة على (ما أفعله)؛ لأنها الأصل، ولم نجد عند سيبويه إشارة إلى أن (ما أفعله) هي الأصل، بل وجدناه يسوي بينهما، يقول:" والمعنى في (أفعل به) و(ما أفعله) واحد، وكذلك (أفعلُ منه)" (٧١) لكننا نجد مثل هذا الرأي عند من بعده من النحويين، كالرماني، وابن يعيش، يقول الرماني:" وبناء التعجب على وجهين: (ما أفعله) و(أفعل به)؛ وإنما لم يقتصر على (ما أفعله) فقط؛ لأنه قد يحتاج إلى استدعاء السامع أن يتعجب من المعنى الذي ذكر، فجعل على صيغة الأمر لهذه العلة، فقيل: أكرم به، وأحسن به، وفي التنزيل: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: ٣٨]"(٧٢) ويقول ابن يعيش:" فإن قيل: فما وجه استعمال التعجّب على لفظ الأمر وإدخالِ الباء معه؟ قيل: أرادوا بذلك التوسّعَ في العبارة، والمبالغةَ في المعنى. أمّا التوسّع فظاهرٌ؛ لأن تأدِيَةَ المعنى بلفظَين أوسعُ

(٧٠) المتبع في شرح اللمع ٥٣٩/٢
(٧١) الكتاب ٩٨/٤
(٧٢) شرح الرماني ٢٦٧/١

من قصره على لفظ واحد، وأمّا دخول الباء؛ فلِما ذكرناه من إرادة الدلالة على التعجّب، إذ لو أُريد الأمرُ، لكان كسائر الأفعال، ويتعدّى بما يتعدّى تلك الأفعالُ، فكنت تقول في (أحْسِنْ بزيد): أحسن إلى زيد ؛ لأنك تقول: أحسنتُ إلى زيد ، ولا تقول: أحسنت بزيد"(٧٣)

ويقول أبو الفداء من المتأخرين:" وأحْسِنْ به، فـ(ما أحسنه) هي الأصل، وهي جملة اسميّة؛ لأنّها مصدّرة بالاسم وهو (ما)، و(أحسن به) معدول عنها، وهي جملة فعليّة"(٧٤)

وما يراه أبو البقاء ومن ذهب مذهبه بحاجة إلى نظر؛ إذ لا يمكن الجزم بأولية (ما أفعل) وأسبقيتها على (أفعل به) إلا بنص من الواضع؛ ولما كان هذا متعذرا فإن هذا الرأي لا يثبت عند النظر والتدقيق.

ثانيا: (أفعلْ بهِ) بين الأمر والإنشاء والخبر:

اختلف النحويون على مذاهب على النحو التالي:

أولا: يرى جمهور البصريين أن (أفعلْ به) فعلٌ صورته صورة الأمر، ومعناه الماضي، يقول ابن السراج:" والضرب الثاني: من التعجب: يا زيد أكرم بعمروٍ، ويا هند أكرم بعمروٍ، ويا رجلان أكرم بعمرو، ويا هندان أكرم بعمرو، وكذلك جماعة الرجال والنساء قال الله تعالى:﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: ٣٨]

(٧٣) شرح المفصل ٤/٤٢٠

(٧٤) الكناش في فني النحو والصرف ٢/٤٩

وإنما المعنى: ما أسمعهم، وأبصرهم، وما أكرمه، ولست تأمرهم أن يصنعوا به شيئًا فتثنيّ، وتجمع، وتؤنث، و(أفعلْ) هو (فَعُلَ) لفظه لفظ الأمر في قطع ألفه وإسكان آخره، ومعناه إذا قلت: أكرم بزيد، وأحسن بزيد كرم زيد جدًّا، وحسن زيد جدًّا.

فقوله: بعمرو في موضع رفع، كما قالوا: كفى بالله، والمعنى: كفى الله؛ لأنه لا فعل إلا بفاعل، وزيد فاعله إذا قلت: أكرم بزيد، لأن زيدًا هو الذي كرم، وإنما لزمت الباء هنا الفاعل لمعنى التعجب؛ وليخالف لفظه لفظ سائر الأخبار"(٧٥)

وقد رُدَّ على هذا المذهب من وجوه:

أولا: إن الأمر بمعنى الماضي مما لم يعهد، بل جاء في الماضي بمعنى الأمر، نحو: اتقى امرؤ ربه"(٧٦)

ثانيا: إن زيادة الباء قليلة مع الفاعل، ولا يمكن أن تكون قياسا مطردا.

ثالثا: إن معنى (أفعلْ به) هو إنشاء التعجب، وليس خبرا، كما يزعم الجمهور، يقول الصبان:" ليس المقصود بالتركيب في هذه الحالة الإخبار، بل إنشاء التعجب"(٧٧)

ثانيا: أجاز الزجاج أن تكون الهمزة للصيرورة، فتكون الباء للتعدية، وقد اعتذر الزجاج لبقاء (أحْسِنْ) على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر

(٧٥) الأصول ١٠١/١ وانظر: شرح الكافية للرضي ٢٣٤/٤
(٧٦) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٣٤/٤
(٧٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٤/٢

الفعل، أي: يا حسنُ أحسنْ بزيد، يقول الصبان:" فأصل أحسن بزيد: أحسنَ زيد، أي: صار ذا حسن، فهمزته للصيرورة. قوله: "ثم غيرت الصيغة" أي: عند نقلها إلى إنشاء التعجب؛ ليوافق اللفظ في التغيير، تغيير المعنى من الإخبار إلى الإنشاء، هذا ما ظهر لي" (٧٨)

وقد استحسن أبو حيان هذا المذهب، يقول:" وَلَو ذهب ذَاهِب إِلَى أَن(أفعل) أَمر صُورَةً، خبرٌ معنى، بمعنى (أفعَلَ)، وَالْفَاعِل فِيهِ مضمر يعود على الْمصدر الْمَفْهُوم من الْفِعْل، و(بزيد) في موضع مفعول، والهمزة في (أفْعل) لَكَانَ مذهبا، فإذا قلت: أحسن بزيد مَعْنَاه: أحسن هُوَ، أَي: الإِحْسَان زيدا، أَي: جعله حسنا، وكذلك: أكرم بزيد، أي: أكرم هو، أي: الإكرام زيدا، أي: جعله كريما، فيوافق في المعنى: ما أكرم زيدا، أي: شيء جعل زيدا كريما، وهو الإكرام....

والدليل على أن المجرور في موضع نصب شيئان:

أحدهما: جواز حذفه اختصارا، كقوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ واقتصارا، نحو قوله :

.... وإنْ يَسْتَغْنِ يَوْماً فَأجْدِرِ (٧٩)

والثاني: أنهم لما حذفوا الباء نصبوا الاسم، نحو قول الشاعر:

ألا طَرَقَتْ رِجَالَ الْقَوْمِ لَيْلَى فَأَبْعِدْ دَارَ مُرْتَحَلٍ مَزَارَا (٨٠)

---

(٧٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٤/٢

(٧٩) تمام البيت: فذلك إن يلق المنية يلقها ... حميدا، والبيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد في الأصمعيات ١٢ والكامل في اللغة والأدب ١١١/١

(٨٠) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الهمع ٥٠/٣ والدرر ٢٣٣٨/٥

وقول الآخرْ:

..... وَأَجْدِرْ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُوْنَا[٨١] "[٨٢]

لكن النحويين لم يرتضوا ما ذهب إليه الزجاج، وردوا مذهبه من وجوه:

أولا: إن همزة الصيرورة قليلة، فلا يجوز أن تكون قياسا مطردا[٨٣].

ثانيا: إن قول الزجاج يؤدي إلى إضمار ضمير، وما لا يؤدي إلى تقدير أولى مما يؤدي إلى تقدير، يقول الأنباري:" وقد ذهب بعض النحويين إلى أن الجارّ والمجرور في موضع النصب؛ لأنه يقدِّر في الفعل ضميرًا هو الفاعل، كما يقدَّر في: (ما أحسن زيدًا) وإذا قُدِّر –ههنا– في الفعل ضمير، هو الفاعل، وقع الجار والمجرور في موضع المفعول، فكانا في موضع نصب، والذي اتفق عليه أكثر النحويين هو الأول، وكان الأول هو الأولى؛ لأن الكلام إذا كان مستقلاً بنفسه من غير إضمار، كان أولى مما يفتقر إلى إضمار، ثم حَمْلُ (أحْسِن بزيد) على: (ما أحْسَنَ زيدًا) في تقدير الإضمار لا يستقيم؛ لأن (أَحْسَنَ) إنما أضمر فيه لتقدم (ما) عليه؛ لأن (ما) مبتدأ، و(أَحْسَنَ) خبره، ولا بد فيه من ضمير يرجع إلى المبتدأ، بخلاف: (أَحْسِنْ بزيد) فإنه لم يَتَقَدَّمْه ما يوجب تقدير الضمير، فبان الفرق بينهما"[٨٤]

ثالثا: يرى الرضي أننا قد نقول: أحسن بزيد يا عمرو، ولا يخاطب شيئان في حالة واحدة؛ ولذا فإنه يرى ما أجاز الزجاج تكلفا، يقول:" وفيه تكلف

---

(٨١) من الوافر، لم أجده فيما بين يدي من الكتب.
(٨٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٠/١٩٢-١٩٣
(٨٣) شرح الكافية للرضي ٤/٢٣٥
(٨٤) أسرار العربية ١٠٧

وسماجة من حيث المعنى، وأيضا نحن نقول: أحسن بزيد يا عمرو، ولا يخاطب شيئان في حالة واحدة"(٨٥)

ثالثا: أن (أفعلْ به) أمر، والهمزة للجعل، وهو رأي نسب للزجاج، وأخذ به الزمخشري، والرضي، يقول الزمخشري:" وأما (أكرم بزيد) فقيل أصله: أكرم زيد، أي: صار ذا كرم، كـ(أغد البعير) أي: صار ذا غدة، إلا أنه أخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر، كما أخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء في قولهم: رحمه الله، والباء مثلها في ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ ﴾ [الرعد: ٤٣] ، وفي هذا ضرب من التعسف، وعندي أن أسهل منه مأخذاً أن يقال: إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً، أي: بأن يصفه بالكرم. والباء مزيدة، مثلها في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥] للتأكيد والاختصاص، أو بأن يصيره ذا كرم، والباء للتعدية، هذا أصله، ثم جرى مجرى المثل، فلم يغير عن لفظ الواحد في قولك: يا رجلان أكرم بزيد، و يا رجال أكرم بزيد." (٨٦)

ويقول الرضي:" فقال الفراء، وتبعه الزمخشري وابن خروف؛ إن (أحسنْ) أمر لكل واحد بأن يجعل زيدا حسنا، وإنما يجعله حسنا كذلك بأن يصفه بالحسن، فكأنه قيل: صفه بالحسن كيف شئت ، فإن فيه معه كل ما يمكن أن يكون في شخص، كما قال:

---

(٨٥) شرح الرضي ٤/٢٣٥
(٨٦) المفصل ٣٦٧

وَقَدْ وَجَدْتَ مَكَانِ الْقَوْلِ ذَا سَعَةٍ فَإِنْ وَجْدْتَ لِسَانَاً قَائِلاً فَقُلِ[٨٧]"[٨٨]

وقد استحسن الرضي هذا الرأي، ووضح سبب مجيئه جامدا غير متصرف، يقول:" وهذا معنى مناسب للتعجب، بخلاف تقدير سيبويه، وأيضا همزة الجعل أكثر من همزة صار ذا كذا، وإن لم يكن شيء منهما قياسا مطردا، وإنما لم يصرف على هذا القول (أفعل)، وإن خوطب به مثنى أو مجموع أو مؤنث، فلم يقل: أحسنا، أحسنوا، أحسني، أحسنَّ؛ لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف، وسهل ذلك انمحاء معنى الأمر فيه، كما انمحى في: ما أفعل معنى الجعل، وصار معنى (أفعل به) كمعنى (ما أفعل)، وهو محض إنشاء التعجب، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى، ويجمع، ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب، وجمعه، وتأنيثه، فهمزة أفعل، على هذا للجعل، كهمزة ما أحسن، والباء مزيدة في المفعول، وهو كثير، كما يجيء في حروف الجر"[٨٩]

لكن النحويين لم يرتضوا هذا الرأي، وردوه، وضعفوه، يقول العكبري:" وهذا ضعيف"[٩٠]، ويقول ابن يعيش:" وذلك بعيد من الصواب" [٩١]، وضعفه من وجوه:

(٨٧) البيت من البسيط، وهو للمتنبي في ديوانه ١٤٧/٢
(٨٨) شرح الرضي ٢٣٥/٤
(٨٩) شرح الرضي ٢٣٥/٤
(٩٠) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٠٣/١
(٩١) شرح المفصل ٤٣٠/٤

أولا: إن الأمر طلب إيقاع الفعل، والتعجب لا يكون إلا من أمر قد وجد.

ثانيا: إنه خبر محتمل للصدق والكذب، فيجوز أن يقال فيه: صدقت أو كذبت، ولو كان أمرا في الحقيقة لم يجز.

ثالثا: إنه لو كان أمراً حقيقة لكان يلزم فيه التثنية والجمع على حسب أحوال الخطاب.

رابعا: إنه كان يصح أن يجاب بالفاء، كما يصح ذلك في كل أمر، نحو: أكرم بعمرو فيشكرك، وأجمل بخالد فيعطيك، على حد قولك: أعطني فأشكرك، فلما لم يجز شيء من ذلك دل على أنه ليس بأمر حقيقة.

خامسا: لو كان (أفعل به) بمعنى الأمر، وليس بمعنى التعجب، لوجب له الإعلال إذا كان معتلا أجوف، نحو: قام وقال، فلما لم يعل إعلال حذف دل على أنه للتعجب لا الأمر.

والذي يراه الباحث أن لا علاقة بين فعل الأمر الذي على صيغة (أَفْعِلْ) و (أَفْعِلْ بِهِ) في التعجب، فالمشابهة بينهما شكلية فقط، فـ (أَفْعِلْ) في الأمر لإنشاء الأمر، و(أَفْعِلْ بِهِ) لإنشاء التعجب.

ثالثا: (ما أفعله) بين التعجب والاستفهام.

يرى جمهور النحويين أن (ما أفعله) أسلوب نحوي معناه التعجب، و(ما) نكرة تامة بمعنى شيء في محل رفع مبتدأ، والجملة بعدها فعلية مكونة من فعل، وفاعل مستتر وجوبا، ومفعول به، يقول سيبويه:" هذا باب ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل، ولم يَجْرِ مَجرى الفعل، ولم يَتمكَّن تمكُّنَه، وذلك قولك: ما

أحْسَنَ عبدَ الله. زعم الخليلٌ أنه بمنزلة قولك: شيء أحسنَ عبدَ اللهِ، ودَخَلَه معنى التعجُّب، وهذا تمثيل ولم يُتَكلَّم به"(٩٢) ويقول العكبري:" وإنَّما جَاز الِابْتِدَاء بِهَذِه النكرَة؛ لأنَّ الغَرَض منه التعجُّب لا الإِخْبَار المحض، وإنَّما عُدل عَن شَيء إِلَى (مَا) ؛ لأنَّ (مَا) أشدُّ إبهاماً، إِذ كَانَت لَا تثنى، وَلَا تجمع، وَلَا تقع للتحقير؛ ولأنَّها يؤَكّد بهَا إِبْهَام شَيء فَيُقَال: مَا أخذت مِنْهُ شَيْئا مَا"(٩٣)

أما الفراء وابن درستويه فيذهبان إلى أن (ما) في (ما أفعله) للاستفهام، فالأسلوب استفهام يحمل معنى التعجب، يقول ابن يعيش:" كان ابن درستويه يذهب في (ما) هذه إلى أنها التي يُستفهم بها في قولك: ما تصنع؟ ، و ما عندك؟ ، فهي بمنزلةِ (مَن) و(أيّ) في الإبهام. قال: وإنما وُضع هذا في التعجّب؛ لأجل أن التعجّب فيه إبهامٌ، وذلك أن التعجّب إنما يكون فيما جاوز الحدَّ المعروفَ، وخرج عن العادة، وصار كأنّه لا يُبْلَغ وَصْفه، ولا يُوقَف على كُنهه، فقولُك: ما أحسن زيدًا! في المعنى كقولك: أيُّ رجل زيدٌ، إذا عنيتَ أنَّه رجلٌ عظيمٌ، أو جليلٌ، ونحوَ ذلك. وهو مذهب الفرّاء من الكوفيين"(٩٤)

وقد رد النحويون هذا الرأي من وجوه:

(٩٢) الكتاب ٧٢/١
(٩٣) اللباب في علل البناء والإعراب ١٩٦/١-١٩٧
(٩٤) شرح المفصل ٤٢١/٤

أولا: إنه لم يثبت النقل من إنشاء إلى إنشاء، يقول الرضي:" قيل: مذهبه ضعيف، من حيث إنه نقل من معنى الاستفهام إلى معنى التعجب، فالنقل من إنشاء إلى إنشاء لم يثبت"(٩٥)

ثانيا: إن (ما) في:(ما أفعله) لو كانت استفهاما لجاز أن يخلفها (أيّ)، وهو مما لم يرد، يقول ابن مالك:" وأيضا لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أن تخلفها (أيّ) في نحو: ما أنت من سيّد؛ لأن استعمال (أيّ) في الاستفهام المتضمن تعجبا كثير، كقوله:

أيُّ فتَى هَيْجاءَ أنتَ وجارِها(٩٦)"(٩٧)

ثالثا: أبطل ابن مالك هذا المذهب بأن الاستفهام لا يتوجه ممن يعلم إلى من لا يعلم، كما أن الاستفهام الذي فيه معنى التعجب لا يليه غالبا إلا الأسماء، يقول:" وأما كونها استفهامية، وهو قول الكوفيين، فليس بصحيح؛ لأن قائل ذلك إمّا أن يدّعي تجرّدها للاستفهام، وإمّا أن يدّعي كونها للاستفهام والتعجب معا، كما هي في قوله تعالى:﴿ فَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ ﴾ [الواقعة: ٨] فالأول باطل بإجماع؛ لأن اللفظ المجرد للاستفهام لا يتوجه ممن يعلم إلى من لا يعلم، و(ما أفعله) صالح لذلك فلم يكن لمجرد الاستفهام. والثاني أيضا باطل؛ لأن الاستفهام المشوب بتعجب لا يليه غالبا إلا الأسماء نحو:﴿ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ﴾ [الواقعة:

(٩٥) شرح الكافية للرضي ٢٣٤/٤
(٩٦) عجزه: إذا ما رجال بالرجال استقلت، وهو بلا نسبة في الكتاب ٥٥/٢
(٩٧) شرح التسهيل ٣٣/٣

٢٧]، ﴿ وَأَصۡحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلشِّمَالِ ﴾ [الواقعة: ٤١] و﴿ ٱلۡحَآقَّةُ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة: ١-]٢ و﴿ ٱلۡقَارِعَةُ مَا ٱلۡقَارِعَةُ ﴾ [القارعة ١- ٢]

ونحو قول الشاعر:

يا سَيِّدًا ما أنت مِن سيِّد موطّأِ الأكنافِ رَحْبِ الذِّراع(٩٨)

ومثله:

..... يا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ(٩٩)

و(ما) المشار إليها مخصوصة بالأفعال، فعلم أنها غير المتضمنة استفهاما"(١٠٠)

رابعا: يضعف ابن يعيش مذهب الفراء بقوله:" وما ذكره من أن(ما) استفهامٌ فبعيدٌ جدًا؛ لأن التعجّب خبرٌ محضٌ يحسن في جوابه صدق أو كذب، والمتكلّمُ لا يسأل المخاطب عن الشيء الذي جعله حسنًا، وإنما يُخْبره بأنه حسنٌ، ولو كانت (ما) استفهامًا، لم يسغ فيها صدقٌ أو كذبٌ؛ لأن الاستفهام ليس بخبرٍ"(١٠١)

وبمراجعة كتب التفسير التي تناولت الآيات التي ورد فيها أسلوب التعجب نرى أن المفسرين ذكروا جميع الوجوه التي يمكن أن تحمل عليها الآيات، فقد ذكروا في قوله تعالى: ﴿ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [البقرة: ١٧٥] التعجب،

(٩٨) البيت من السريع، وهو للسفاح بن بكير في خزانة الأدب ٩٥/٦ والدرر ٢٣/٣ وبلا نسبة في: همع الهوامع ٤١/٢

(٩٩) صدره: بانت لتحزننا عفارة ، من مجزوء الكامل، وهو للأعشى في ديوانه ٢٠٣، وفي خزانة الأدب ٣٠٨/٣ ٤٨٦/٥، ولسان العرب ٦٣/٤

(١٠٠) شرح التسهيل ٣٢/٣

(١٠١) شرح المفصل ٤٢١/٤

والاستفهام، والنفي، يقول أبو حيان:" وَقَال الزَّمَخْشَرِيّ: (فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ) تَعَجُّب مِن حَالِهِم فِي التِبَاسِهِم بِموجِبَات النَّار مِن غَير مُبَالَاة مِنْهُمْ. انتَهَى كَلَامُهُ، وَانتَهَى القَوْل فِي أَنَّ الْكَلَامَ تعَجُّب، وذهب مَعْمر بْن الْمُثَنَّى وَالْمُبَرِّد إِلَى أَنَّ (مَا) اسْتِفْهَامِيَّة، لَا تَعَجُّبِيَّة، وهو اسْتِفْهَام عَلَى مَعنى التَّوْبِيخ بِهِم، أَيْ: أَيّ شَيْء صَبَّرَهُم عَلَى النَّار، حَتَّى تَرَكُوا الْحَقَّ. وَاتَّبَعُوا البَاطِلَ؟ وَهُوَ قَول ابْن عَبَّاس وَالسُّدِّيّ. يُقَالُ: صَبَّرَه وَأَصْبَرَه بِمَعْنًى: أَيْ: جعَلَه يَصبِر، لَا أَنْ (أَصْبَرَ) هُنَا بِمَعْنَى: حَبَسَ وَاضْطَرَّ، فَيكون (أَفْعَل) بِمَعْنَى: (فَعَلَ)، خلَافًا لِلْمُبَرِّدِ، إِذْ زعم أَنَّ (أَصْبَرَ) بِمَعْنَى: (صَبَّرَ)، وَلَا نَعْرِف ذَلِك فِي اللُّغَة، وَإِنَّمَا تَكون الهمْزَةُ لِلنَّقْلِ، أَيْ يُجْعَل ذَا صَبْر. وَذَهَب قَوْم إِلَى أَنَّ (مَا) نَافِيَة، وَالْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ مَا أَصْبَرَهم عَلَى النَّارِ، أَيْ مَا يَجْعَلُهُمْ يَصْبِرُون عَلَى الْعَذَابِ، فَتَلَخَّص فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ التَّعَجُّب، وَالِاسْتِفْهَام، وَالنَّفْيُ"[١٠٢]ويقول أيضا:" (مَا أَكْفَرَهُ)، الظَّاهِرُ أَنَّه تَعَجُّب مِن إِفْرَاط كُفرِه، وَالتَّعَجُّب بِالنِّسْبَةِ لِلْمَخْلُوقِينَ، إِذ هو مُسْتَحِيل فِي حَقِّ اللَّه تَعَالَى، أَي: هو مِمَّنْ يُقَال فِيهِ مَا أَكْفَرَه. وَقِيلَ:(مَا) اسْتِفْهَامُ تَوْقِيف، أَيْ: أَيُّ شَيْءٍ أَكْفَرَهُ؟ أَيْ جَعَلَه كَافِرًا، بِمَعْنَى: لِأَيِّ شَيْءٍ يَسُوغ لَهُ أَن يَكْفر"[١٠٣]

لكن الراجح أن التعجب هو المعنى اللائق بالآية، وهو ما اختاره الزمخشري، يقول :" (فَما أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ) تعجب من حالهم في التباسهم

(١٠٢) البحر المحيط ١٢٥/٢
(١٠٣) البحر المحيط ٤٠٩/١٠

بموجبات النار من غير مبالاة منهم، كما تقول لمن يتعرّض لما يوجب غضب السلطان: ما أصبرك على القيد والسجن، تريد أنه لا يتعرض لذلك إلا من هو شديد الصبر على العذاب"[١٠٤]

ويقول أيضا:" وما (أَكْفَرَه) تعجب من إفراطه في كفران نعمة الله، ولا ترى أسلوبا أغلظ منه، ولا أخشن مسا، ولا أدلّ على سخط، ولا أبعد شوطا في المذمة، مع تقارب طرفيه، ولا أجمع للأئمة على قصر متنه"[١٠٥]

والذي يراه الباحث أَن اعتراض ابن إيازٍ عَلى أبي البقاء في محله، لأن لكل صيغة من صيغتي التعجب معناها ودلالتها الخاصة بها، ولا حاجة لجعل إحداها أصلا للأخرى.

المأخذ السادس: زيادة (كان) بلفظ المضارع .

يقول ابن إياز :" ولزيادتها شرطان :

الأول: أن تكون بلفظ الماضي، وحكى العبدري[١٠٦]أن أبا علي علّل ذلك بأن(كان)مبني، فهو بذلك كالحروف التي تستعمل زائدة، نحو قوله تعالى:﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[آل عمران: ١٥٩]وقوله تعالى:﴿ مَا لَكُم مِّنْ

(١٠٤) الكشاف ٢١٦/١
(١٠٥) الكشاف ٧٠٣/٤
(١٠٦) محمد بن عبد الله بن ميمون بن إدريس بن محمد العبدري القرطبي، ألف شرحين على الجمل : كبيراً ، وصغيراً ، وشرح أبيات الإيضاح للفارسي ، وشرح المقامات، توفي سنة سبع وستين وخمسمائة، انظر: بغية الوعاة ١٤٧/١

إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ﴾. [الأعراف: ٥٩] وأما (يكون) فإنه كالأسماء في الإعراب، والأسماء ليس بابها الزيادة، وأجاز أبو البقاء في قول حسان:

كأنَّ سَبِيْئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُوْنُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ(١٠٧)

فيمن أنشد برفع (مزاجها)، ورفع (عسل) أن تكون زائدة، والتقدير : كأن سبيئة من بيت رأس مزاحها عسل وماء ، وهذا مخالف لما تقدم ، وقد أوضحته في التعليق على المتبع"(١٠٨)

ورد هذا البيت برواية نصب (مزاجَها) ورفع (عسلٌ) و(ماءُ)عند سيبويه، يقول :" وقد يجوز في الشعر، وفي ضعْفٍ من الكلام. حَمَلَهم على ذلك أنه فِعْلٌ بمنزلة (ضَرَبَ)، وأنّه قد يُعلَم إذا ذكرتَ زيداً، وجعلته خبرا أنه صاحبُ الصَّفة على ضعفٍ من الكلام، وذلك قول خِداش بن زُهير:

فإنّكَ لا تُبالي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْيٌ كان أُمَّك أم حِمارُ"(١٠٩)

وقال حسان بن ثابت:

كأَن سَبِيئَةً من بَيْتِ رَأْسٍ يَكونُ مِزاجَها عَسَلٌ ومَاءُ "(١١٠)

---

(١٠٧) البيت من الوافر، انظر: ديوانه ١٧/١والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٦؛ وخزانة الأب ٩/ ٢٢٤، ٢٣١/ ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٣؛ والدرر ٢/ ٧٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٤٩؛ وشرح المفصل ٧/ ٩٣؛ والكتاب ١/ ٤٩ .

(١٠٨) المحصول في شرح الفصول ٤١٢/١-٤١٣

(١٠٩) البيت من الوافر، انظر : المقتضب ٤/ ٩٤تخليص الشواهد ص ٢٧٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٨

(١١٠) الكتاب ٤٨/١-٤٩

فسيبويه على هذه الرواية يتحدث عن نصب المعرفة ورفع النكرة مع (كان)، وقد خصه بالشعر وضعيف الكلام .

أما ابن إياز فقد نقل كلام أبي البقاء العكبري الذي ذكر رواية رفع الجزأين، بناءً على أن (يكون) زائدة، يقول في كتابه (المتبع في شرح اللمع):" ومثله قول حسان :

كَأَنَّ سَبَيْئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُوْنُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

فيمن روى (مزاجها) بالنصب، ويروى بالرفع، وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تضمر فيها الشأن.

الثاني: أنّ (يكونُ) الذي فيها راجعا إلى (السبيئة)، وذكَّرها؛ لأن التأنيث غير حقيقي.

والثالث: أنها زائدة، وهو أضعفها. "(١١١)

وقد أورد أبو محمد السيرافي كل الروايات التي رويت في هذا البيت، يقول:" والشاهد في البيت أنه جعل (مزاجها) وهو معرفة خبر (يكون). وقد حكي عن أبي عثمان أنه كان ينشد:

يَكُوْنُ مِزَاجُهَا عَسَلاً وماءُ

يرفع (مزاجها) بيكون، وينصب (عَسَلاً)؛ لأنه خبر (يكونُ)، يرفع (ماءُ) بإضمار فعل، كأنه قال: ومازجها ماء. وله نظائر.

وقيل: قد قال بعضهم:

يَكُوْنُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وماءُ

(١١١) المتبع في شرح اللمع ٢٦٢/١-٢٦٣

يجعل في (يكون) ضمير الأمر والشأن، ويرفع (مزاجُها) بالابتداء، وما بعده خبره، والجملة في موضع خبر (يكون). وهذان الوجهان لا يدفع جوازهما، ولكن الرواية على ما انشد سيبويه، ولم يقل سيبويه: إنه لا يجوز غير ما انشده، ولكنه أنشد البيت على الوصف الذي روته الرواة، وذكر وجه روايتهم.

فالذي يحسن جعل النكرة في هذا البيت اسما، أن العسل والماء وما أشبههما من الأجناس تؤدي نكرته عن معرفته في المعنى، كما تقول: فلان يأكل خبزا، ويشرب ماء، أو يأكل الخبز، ويشرب الماء، يريد: أنه يأكل من هذا الجنس، ويشرب منه. فلو قال: يكون مزاجها العسل والماء، لكان بمنزلة قوله: عسل وماء.

وقد يجوز أن ينشد: (يكون مزاجُها عسلٌ وماءُ)، يجعل في (يكون) ضمير السلافة، و (مزاجها) مبتدأ، وما بعده خبره، والجملة في موضع خبر (يكون)، ويجوز أن يقال: أن في (يكون) ضميرا من السلافة، و(من بيت رأس) خبر (يكون)، والجملة وصف للسلافة، و (مزاجها عسل وماء) جملة هي وصف ثان.، "[١١٢]

وكان النحويون قد أجمعوا على أن (كان) لا تزاد بلفظ المضارع إلا شذوذا، كما في بيت أم عقيل بن أبي طالب :

(١١٢) شرح أبيات سيبويه ١/٣٩-٤٠

أَنْتَ تَكُوْنُ مَاجِدٌ نَبِيْلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيْلُ[١١٣]

وكلام ابن إياز في هذا المأخذ يجري في زيادة (كان) على رواية من رفع الاسمين في بيت حسان بن ثابت، إذ اعترض على أبي البقاء فِي إِجازته زيادتها بلفظ المضارع، وهذا مخالف لما عليه جمهور النحويين؛ لأنهم أجازوا زيادتها بلفظ الماضي، ومنعوا ذلك في المضارع ، يقول ابن مالك:" وتختص (كان) بجواز زيادتها بلفظ الماضي، متوسطة بين مسند ومسند إليه، نحو: ما كان – أحسنَ – زيدا، أو: لم يُرَ – كان – مثلُهم، أو بين صفة وموصوف، كقول الشاعر:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ[١١٤]

وشذت زيادتها بين (على) ومجرورها في قول الشاعر:

سُرَاةُ بَنِيْ أَبِيْ بِكْرٍ تَسَامَوْا عَلَى كَان المطَهَّمةِ الصِّلاب[١١٥]"[١١٦]

والذين أجازوا زيادتها بلفظ المضارع من العلماء أبو البقاء العكبري وابن السيد .

---

(١١٣) من الرجز، وهو بلا نسبة في الأزهية ص ١٨٧؛ وأسرار العربية ص ١٣٦؛ والأشباه والنظائر ٤/ ٣٠٣؛ وأوضح المسالك ١/ ٢٥٧؛ وتخليص الشواهد ص ٢٥٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٠٧ ـ ٢١٠، ١٠/ ١٨٧؛ والدرر ٢/ ٧٩

(١١٤) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩٠؛ والأزهية ص١٨٨؛ وتخليص الشواهد ص ٢٥٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٢؛ وشرح الأشموني١/ ١١٧؛ والتصريح بمضمون التوضيح١/ ١٩٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٣؛ والكتاب ٢/ ١٥٣

(١١٥) البيت من الوافر، قال العيني: هذا أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد، ولا يعرف إلا من قبله، انظر: المقاصد النحوية٢/٦٠٣

(١١٦) شرح التسهيل ١/٣٦١

وقد رد ابن هشام عليهما هذا الرأي، يقول:" وَأما قَول ابن أَسد إِن (كَان) زَائِدَة فخطأ؛ لِأَنَّهَا لَا تزاد بلَفظ المضَارع بِقِيَاس، وَلَا ضَرورَة تَدعو إِلى ذلك هنَا"(١١٧)

والذي يراه الباحث أن القول بزيادة (يكون) بلفظ المضارع، كما في قول أبي البقاء، ليس إلا محاولة لتبرير رفع الاسمين بعدها، وهذا البيت معضلة من العضل بسبب اختلاف الروايات فيه، والراجح نصب (مزاجَها) ورفع (عسلٌ وماءُ) على لغة قبيلة هذه عادتها اللهجية، يقول أبو جعفر النحاس:" قال الفرزدق:

أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنَ المرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيْمَاً بِأَرْضِ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ(١١٨)

بعض العرب، وهم بنو دارم وبنو نهشل، يقولون: قائمٌ كان عبدَالله، وكان قائمٌ عبدَالله، يجعلون النكرة اسما، والمعرفة خبرا"(١١٩)

المأخذ السابع: دخول الباء في خبر (ما) التميمية.

يقول ابن إياز:" وهنا تنبيه، وهو أنه خص دخول الباء بـ (ما) الحجازية، وهو اختيار الزمخشري، قال في مفصله: إنما يصح ذلك على لغة

(١١٧) مغني اللبيب ٩١٢/١

(١١٨) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٤٨١ والكتاب ٤٩/١ والمقتضب ٩٣/٤

(١١٩) شرح أبيات سيبويه للنحاس ٥٦

أهل الحجاز؛ لأنك لا تقول: زيد بمنطلق[١٢٠]، وابن الدهان، وأبو البقاء ذهبا إلى جواز ذلك في اللغتين جميعا، لوجوه :

منها أن القرآن المجيد ورد بذلك، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٨]و﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا ﴾ [يوسف: ١٧] ، ولا تظن في تميمي مسلم أنه يحذف الباء .

وهو ضعيف؛ لأن ذلك يقوله التميمي ، وإن خالف لغته؛ امتثالا، واتباعا، وصونا لكلام الله سبحانه عن التغيير .

ومنها أنه زيدت في خبر(أنَّ) حيث كان في سياق النفي، قال الله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ ۚ ﴾[الأحقاف :٣٣]، والنفي في (ما) عند التميميِّ موجود، وإن لم يكن لها عمل"[١٢١]

ورَد هذا الرأي لأبي البقاء في كتابه (المتبع في شرح اللمع)، يقول:" اعلم أن القياس في (ما) أن لا تعمل؛ لأنها لا تختص بأحد القبيلين، فهي في ذلك بمنزلة (هل)، وهمزة الاستفهام ،و(إنما) ونحوها، إلا أن أهل الحجاز أعملوها لمشابهتها (ليس)، وهي مشابهة لها من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أنها تنفي (ما) في الحال مثل (ليس).

والثاني: أنَّها تدخل على مبتدأ وخبر.

---

(١٢٠) في المفصل ١١٢ :" ودخول الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق إنما يصح على لغة أهل الحجاز ؛ لأنك لا تقول : زيد بمنطلق"

(١٢١) المحصول في شرح الفصول ٢/٦٥٠-٦٥١

والثالث: أن الباء تزاد في خبرها، فلما أشبهتها أعملت عملها على وجه مخصوص "(١٢٢)

ولم يرتض ابن يعيش، و ابن مالك، ما ذهب إليه الفارسي، والزمخشري، والعكبري، يقول ابن يعيش :" وقوله: "لا يصحّ دخولُ الباء إلَّا على لغة أهل الحجاز؛ لأنّك لا تقول: (زيدٌ بقائم)، يريد: أنّ ما بعد (ما) التَّمِيميّةِ مبتدأ وخبرٌ، والباء لا تدخل في خبر المبتدأ، وهذا فيه إشارةٌ إلى مذهب الكوفيين. وليس بسديد؛ وذلك لأنّ الباء إن كان أصلُ دخولها على (ليس)، و(ما) محمولةً عليها لاشتراكهما في النفي، فلا فَرْقَ بين الحجازية والتميميّة في ذلك. وإن كانت دخلت في خبرِ (ما) بإزاء اللام في خبر (إنَّ)، فالتميميّةُ والحجازيّةُ في ذلك سَواءٌ. ويدلّ على ذلك مسألةُ الكتاب، وهو قولهم: ما أنت بشيء إلَّا شيءٌ لا يُعْبَأ به، برَفْعِ (شيء) على البدل من موضع الباء لتعذُّرِ الخفض والنصبِ. وقد تقدّم الكلام على هذه المسألة. وقالوا: ليس زيدٌ أبوه بقائم، فأدخلوا الباء في خبر المبتدأ، إذ كان في خبر النفي؛ أمّا إذا كان خبرُ المبتدأ موجبًا، لم يصحّ دخولُ هذه الباء عليه كما ذُكر. وقالوا: ما كان زيدٌ بغلام، إلَّا غلامًا صالحًا ، أدخلوا الباء في خبرِ (كَان) هنا حيث كان في خبر المنفيّ، فاعرفه. "(١٢٣)

ويقول ابن مالك :" ومثال دخولها بعد ما التميمية قول الفرزدق:

---

(١٢٢) المتبع في شرح اللمع ٢٧١/١
(١٢٣) شرح المفصل ١١٨/٢

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكٍ حَقَّهُ ... ولا مُنْسِئٌ معْنٌ وَلا مُتَيَسِّرُ[١٢٤]

وزعم أبو علي أن دخول الباء على الخبر بعد (ما) مخصوص بلغة أهل الحجاز، وتبعه في ذلك الزمخشري، وهو بخلاف ما زعماه لوجوه:

أحدها: أن أشعار بني تميم تتضمن الباء كثيرا بعد (ما)، كقول الفرزدق المتقدم.

الثاني: أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفيا، لا كونه خبرا منصوبا، ولذلك دخلت على خبر (لم أكن)، وامتنع دخولها على خبر (كنت). وإذا ثبت أن كون المسوغ لدخولها النفي، فلا فرق بين منفي منصوب المحل ومنفي مرفوع المحل.

الثالث: أن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل، وبعد (هل)، كقوله:

..... بِوَاهٍ وَلا بِضَعِيْفٍ قُوَاه[١٢٥]

وقوله:

أَلا هَلْ أَخُوْ عَيْشٍ لَذِيْذٍ بِدَائِمِ[١٢٦] "[١٢٧]

---

(١٢٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٣١٠؛ والكتاب ١/ ٦٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٧٥، ٣٧٩، ٤/ ١٤٢؛ والدرر ٢/ ١٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٠؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٢٨.

(١٢٥)من المتقارب، و صدره: لَعَمْرُكَ مَا إنْ أَبو مَالِك وهو للمتنخل الهذلي في وخزانة الأدب ٤/ ١٤٦؛ والدرر ٢/ ١٢٣؛ وشرع أشعار الهذليّين ٣/ ١٢٧٦؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٦٤

(١٢٦) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص٨٦٣؛ والأزهية ص٢١٠؛ وتخليص الشواهد ص٢٨٦؛ وجمهرة اللغة ص٦٣٦؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٤٢؛ والدرر ٢/ ١٢٦؛ والتصريح بمضمون التوضيح١/ ٢٠٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٢؛

(١٢٧) شرح التسهيل ١/٣٨٣-٣٨٤

وهذَا هو الذي يراه الباحث، فدخول الباء ليس مختصا بلغة أهل الحجاز، كما ذكر ابن إياز في اعتراضه على العكبري، ويقوي هذا ويؤيده أن اللغة الشائعة والمنتشرة لدى العرب هي لغة تميم، يقول السيرافي :" وهذه اللغة إنما هي لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن، وهو قوله تعالى:﴿مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف: ٣١]، وروي عن الأصمعي أنه قال: " ما سمعته في شيء من أشعار العرب "، يعني نصب خبر (ما). وقد أنشدنا أبو بكر بن دريد في معاني الأشناندانى:

وأنا النَّذيرُ بحرةٍ مُسْوَدّةٍ تَصِلُ الجيوشُ إليكمُ أقْوادَهَا

أبناؤهَا مُتَكَنِّفُونَ أبَاهُمُ حَنِقُو الصُّدُوْرِ وما هُمُ أوْلادَهَا"(١٢٨)

فنصب خبر (ما)"(١٢٩)، ويقول أبو حيان:" قالوا: ولا يحفظ النصب في كلامهم في الشعر إلا في قوله:

أبناؤهَا مُتَكَنِّفُونَ أبَاهُمُ حَنِقُو الصُّدُوْرِ وما هُمُ أوْلادَهَا

بنصب (أولادَهَا)، واللغة الأخرى برفع الاسمين على الابتداء والخبر، وحكى سيبويه أنها لغة تميم، وحكى الفراء والكسائي أنها لغة نجد"(١٣٠)

المأخذ الثامن : تاء (اثنتان) هل هي للتأنيث، أم هي بدل من الياء.

يقول ابن إياز :" وأما (اثنتان) فالتاء للتأنيث، واللام محذوفة، والوزن (افعتان)، وقال أبو البقاء : التاء بدل من الياء، والوزن (افعلان) "(١٣١)

(١٢٨) البيت من الطويل، وهو مجهول القائل ، انظر : شرح ابن عقيل ٣٠٢/١ والمقاصد النحوية ٦٦٣/٢

(١٢٩) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٣٤/١

(١٣٠) ارتشاف الضرب ١١٩٧/٣

(١٣١) قواعد المطارحة ٤٧٢

يعترض ابن إياز على أبي البقاء العكبري في مخالفته الصرفيين جميعا، إذ يذهب في كتابه (قواعد المطارحة) إلى أن التاء بدل من الياء، يقول العكبري:" وأما (اثنان) فهو أول العدد، وأصله (ثنيان)؛ لأنه من ثنيت، حذفت لامه، وعوضت منها همزة الوصل، وتقول في المؤنث: اثنتان، والتاء فيه بدل من الياء "(١٣٢)

وما يراه أبو البقاء خلاف رأي الصرفيين، إذ يرون أنَّ في العربية أسماء حُذفت أواخرها، وزِيدت في أوائلها همزة الوصل، وهي مخالفة لغيرها من الأسماء، وقد لحقتها تاء التأنيث، نحو: ابن وابنة، واثنان واثنتان، فالتاء في (اثنتان) للتأنيث، وليست بدلا من حرف أصلي، يقول سيبويه :" باب كينونتها في الأسماء.

وإنما تكون في أسماءٍ معلومة أسكنوا أوائلها فيما بنوا من الكلام، وليست لها أسماءٌ تتلئب فيها كالأفعال، هكذا أجروا ذا في كلامهم.

وتلك الأسماء: ابنٌ، وألحقوه الهاء للتأنيث فقالوا: ابنةٌ، واثنان، وألحقوه الهاء للتأنيث فقالوا: اثنتان، كقولك: ابنتان، وامرؤٌ، وألحقوه الهاء للتأنيث، فقالوا: امرأة. "(١٣٣)

وقد قال أكثر العرب (اثنتان) وبها ورد التنزيل، وجاء كثيرا في الشعر (ثنتان)،

أنشد ابن الأعرابي:

---

(١٣٢) المتبع في شرح اللمع٢/٥٨٧
(١٣٣) الكتاب ٤/١٤٩

فَقُلْتُ مَهْلاً لا تَلُوْمِيْ يا هَنَهْ أَنَا ابْنُ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِيْنَ سَنَهْ[١٣٤]

وقال آخر :

لَقِيْتُ ابْنَةَ الْبَكْرِيِّ زَيْنَبَ عَنْ عَفْرِ وَنَحْنُ حَرَامٌ مَسْيَ عَاشِرَةِ الْعَشْرِ

فَقَبَّلْتُـهَا ثِنْتَيْنِ كَـالثَّلْـجِ مِنْهُـمَا وَأُخْرَى عَلَى لَوْحٍ أَحَرَّ مِنَ الجَمْرِ[١٣٥]

ويرى الصرفيون أن تاء (ثنتان) بدل من حرف العلة، بخلاف تاء (اثنتان) فهي للتأنيث، والسبب في ذلك أن ما قبلها حرف ساكن، وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا، يقول ابن جني :" فأما من قال: (بِنْت) و(ثِنْتان) فليست اللام عنده محذوفة، على حد قول من قال: (ابنة) و(اثنتان)، بل التاء في (بنت) و(ثنتان) للإلحاق بمثل (حِلْس) و(ضِرْس)، والتاء فيهما بدل من لام الفعل، وليست علامة للتأنيث، كما تكون في (ابنة)و(اثنتان)؛ لكون ما قبلها في (بنت) و(ثنتان)، وعلامة التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا "[١٣٦]

ورأي الجمهور مبني على أنه "ليس في كلام العرب تاء مبدلة من الياء في غير (افْتَعَلَ) إلاَّ فِيما حكاهُ سِيبَوَيْهِ من قَوْلِهم: أَسْنَتُوا، وما حَكاهُ أَبُو عَليٍّ من قَوْلِهم ثِنْتان"[١٣٧] ، ولهذا اعترض ابن إياز على أبي البقاء في هذا المذهب الذي تفرد به.

(١٣٤) من الرجز، انظر: رسالة الملائكة ١٤٢

(١٣٥) البيت من الطويل، انظر: البيان والتبيين ٢٣٤/١ وخزانة الأدب ٥٩/٥

(١٣٦) المنصف ٥٩/١

(١٣٧) انظر : المحكم والمحيط الأعظم ١٩٤/١٠

والذي نراه هو ما يراه جمهور الصرفيين في أن التاء في (اثنتان) هي تاء التأنيث، كما في (ابنتان) و(ابنة).

أما تاء (ثنتان) فهي بدل من الياء للإلحاق، كما في (بِنْتَان) و(بِنْت) .

المأخذ التاسع : علة حذف الياء من (تِلْكَ) و(تِلْكُمْ).

يقول ابن إياز:"والاسم من قوله: (تِلْكم): (تِيْ)، وهو إشارة إلى المؤنث، واللام زيدت؛ لتدل على بعد المشار إليه، وكانت ساكنة؛ لأنَّ ذلك الأصل في كل مزيد، إلا أن تدعو الحاجة إلى تحريكه، كما في نون التثنية، لكن التقى ساكنان الياء واللام، فحذفت الياء؛ لأن قبلها الكسرة تدل عليها، بخلاف اللام؛ ولأنها معتلة دونه؛ ولأنها لغير معنى بخلافها .

فإن قيل: فهلا حركت كما فعل في ذلك ؟ أجبت: تحريكها بالفتح ممتنع؛ لما فيه من اللبس بلام الملك؛ وتحريكها بالكسر مستثقل؛ لما يلزم من وقوع ياء بين كسرتين، وأما لام (ذلك) فلم يستثقل تحريكها به لعدم ما ذكرنا.

قال أبو البقاء: حذفت الياء؛ لأن الكسرة تدل عليها، بخلاف الألف في (ذلك)؛ لأنها لو حذفت لم تدل عليها الفتحة، ولا أدري ما الفرق بينهما، وإنما أثبته لعلَّ غيري يفهمه"(١٣٨)

ورد تعليل أبي البقاء العكبري لحذف الياء من (تِلْكِ) و(تِلْكُم) وعدم حذف الألف في (ذَلِكَ) في كتابه (المتبع في شرح اللمع)، يقول:" فإن قيل: فكيف حذفت في:(تِلْك)، وسكنت اللام، قيل: فيه جوابان،

(١٣٨) قواعد المطارحة ٤٧٦

أحدهما: أن القياس كان ألا يحذف، لكنها حذفت، لئلا تجتمع كسرة التاء والياء بعدها وكسرة اللام، وذلك ثقيل جدا.

والثاني: أنَّ (تِلْك) قويَ بالكسرة، وثقُل بالتأنيث، فكان كالجبر، بخلاف (ذلك)؛ فإن الذال مفتوحة، وهو خفيف بالتذكير "[١٣٩]

أما في كتابه (اللباب في علل البناء والإعراب) فاكتفى بذكر علة حذف الياء في (تِلْكَ)، ولم يشر إلى حذف الألف في (ذَلِكَ) يقول، :" فأمَّا اللَّام فِي (تِلْكَ) فَبَقيت على سكونها؛ لأنَّ الْيَاء قبلهَا حذفت؛ لئلاّ تقع الْيَاء بَين كسرتين؛ إِذْ الْجمع يَدْعُو إِلَى كَسْرِ اللَّام، وكسرة التَّاء تدلُّ على الْيَاء المحذوفة"[١٤٠] وقد ذكر الرضي الاستراباذي كلاما قريبا من كلام العكبري، يقول:" وإنما حركت اللام بالكسر في (ذَلِكَ)، وسكنت في (تِلْكَ)؛ لأن الألف خفيفة فلم يقصدوا حذفها، فحركت اللام بالكسرة للساكنين، وكذا في : (تيْلك)؛ لأن الياء التي بعد الفتحة قريبة من الألف في الخفة، وأما (تلك) فأدخلت اللام التي فيها على (تي)، ولم تحرك اللام بالكسر؛ لاجتماع الكسرتين والياء، بل بقيت على سكونها، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين"[١٤١]

فالذي أخذه ابن إياز على أبي البقاء العكبري هو قوله: إنما حُذف الياء في (تلك)؛ لأن الكسرة تدل عليها، بخلاف الألف في (ذلك)؛ لأنها لو

(١٣٩) المتبع في شرح اللمع ٤٧٢/٢
(١٤٠) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٨٧/١
(١٤١) شرح الرضي على الكافية ٤٨١/٢

حذفت لم تدل عليها الفتحة، وقد علق على كلام ابن إياز بقوله: "ولا أدري ما الفرق بينهما، وإنما أثبته لعلَّ غيري يفهمه".

فكأن ابن إياز لا يرتضي هذه العلة؛ لأنه يرى أن الكسرة تدل على الياء،والألف تدل على الفتحة؛ لذا فإن قول العكبري السابق محل نظر، وأن الصواب في التعليل هو ما قاله في أن اللام في (تِلْكَ) إنما كانت ساكنة؛ لأنَّ ذلك الأصل في كل مزيد، وعندما التقى ساكنان الياء واللام، حُذفت الياء؛ لأن قبلها الكسرة تدل عليها، بخلاف اللام؛ ولأنها معتلة دونه؛ ولأنها لغير معنى بخلافها، أما لام (ذَلِك) فحركت بالكسر؛ لعدم الثقل، ولم تحرك بالفتح لئلا تلتبس بلام الملك.

وقد علل كثير من النحويين حذف الياء من (تِلْكَ) بالاستثقال، يقول ابن يعيش:" (تِلْكَ) فهي (تِيْ)، وإنما حذفوا الياء لسكونها وسكونِ اللام بعدها. ولم يكسروا اللامَ، كما فعلوا في (ذلِكَ)، كأنهم استثقلوا وقوعَ الياء بين كسرتَيْن لو قالوا: (تِيلِكَ). وقالوا في (تَا) (تَالك)، فلم يحذفوا الألف ،كما لم يحذفوها في (ذِلكَ). وهي قليلةٌ في الاستعمال، والقياسُ لا يأباها، ولم يقولوا: (ذِيكَ)، كأنهم استغنوا عنه بـ (تِيكَ)."[١٤٢]

(١٤٢) شرح المفصل ٣٦٦/٢

المبحث الثاني

ما أخذه ابن إياز على العكبري في حواشيه على المفصل:

وفيها مأخذ واحد، وهو تقدير اللام مع المفعول له، أو علام ينتصب المفعول له.

يقول ابن إياز:" قال" الفصل التاسع:

فيما يتعدى إليه جميع الأفعال المتعدي، وهو المصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال، والتمييز، والمستثنى، والمشبه بالمفعول، والمفعول له، والمفعول معه، ....

وهنا تنبيه آخر، وهو أنه أخَّر المفعول له، والمفعول معه، عن الحال، والتمييز، والمستثنى، والمشبه بالمفعول، وقد كان الواجب تقديمهما؛ إذ هما مفعولان، لا مشبهان به، والمشبه بالشيء بعده، ولا خفاء في أن هذا سوء ترتيب منه.

وتقديم المفعول له على المفعول معه جيد؛ لوجهين:

الأول: أن المفعول له هو الغرض الحاصل عن إيقاع الفعل، وهو لازم لكل فعل، إذ العاقل لا يفعل فعلا إلا لغرض، والمفعول معه غير لازم للفعل.

والثاني: أنَّ الفعل يصل إلى المفعول له بنفسه، وإلى المفعول معه بواسطة الواو، كذا قال أبو البقاء في حواشي المفصل.

وفيه نظر؛ إذ المفعول له لا يصل إليه الفعل بنفسه، بل بلام ظاهرة أو مقدرة، فإن كان أراد الواسطة اللفظية، أي: المفعول له قد يتجرد منها، والمفعول معه لا يتجرد جاز، لكن الأولى أن يبينه، ولعله وافق من يذهب إلى

أن المفعول له لا يقدر معه اللام، فيندفع الإشكال ، والزمخشري [١٤٣]قدم المفعول معه على المفعول له، وليس هذا موضع اعتذار له ."[١٤٤]

اعترض ابن إياز على أبي البقاء العكبري في قوله:" أنَّ الفعل يصل إلى المفعول له بنفسه، وإلى المفعول معه بواسطة الواو"، وهذا موضع خلاف بين النحويين؛ إذ يرى سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه المفعول له منصوب بالفعل على تقدير لام العلة، يقول سيبويه:" وفعلتُ ذاك أَجْلَ كذا وكذا. فهذا كلُّه يَنتصب؛ لأنَّه مفعول له، كأَنه قيل له: لِمَ فَعَلتَ كذا وكذا، فقال: لكذا وكذا، ولكنَّه لما طَرَحَ اللامَ عَمل فيه ما قبله."[١٤٥] ،

وقد ذهب أبو البقاء إلى هذا الرأي في حواشي المفصل، كما ذكر ابن إياز، ورأيه هَذا موجود في كتابيه (اللباب في علل البناء والإعراب) و(المتبع في شرح اللمع)، يقول:" وَهُوَ مَنْصُوب بِالْفِعْلِ الَّذِي قبله لازماً أَو متعديًّا؛ لأنَّ الفعل يحْتَاج إِلَيه، كاحتياجه إِلَى الظّرْف، وكما حذف حرف الجرّ فِي الظّرْف جَازَ هنَا."[١٤٦] ويقول :" وإنما ساغ حذف اللام دون غيرها من حروف الجر؛ لأنه قد علم أن كل عاقل لا يفعل فعلا إلا لغرض، وما علم قطعا ساغ حذفه"[١٤٧]

(١٤٣) المحصول في شرح الفصول ٤٢٠/١-٤٢١
(١٤٤) انظر: مفصل الزمخشري ٨٧،
(١٤٥) الكتاب ٣٦٩/١
(١٤٦) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٧٧/١
(١٤٧) المتبع في شرح اللمع

فالبصريون يرون أن أصل المفعول له أن يكون باللام؛ لأن اللام معناها العلة والغرض،

...وقد تُحذف هذه اللام، فيُقال: فعلتُ ذاك حِذارَ الشرّ، وأتيتُك مخافةَ فلانٍ، وأصلُه: لحذار الشرّ، ولمخافةِ فلان. فلمّا حُذفت اللام، وكان موضعها نصبًا، تعدّى الفعلُ بنفسه، فنَصَبَ، كما يُقال: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، واستغفرتُ اللَّهَ ذَنْبًا، فاللام هنا بخلافِ واوِ المفعول معه، فإنّه لا يسوغ حذفُها، لا تقول: استوى الماءُ الخشبةَ؛ وذلك لأنّ دلالةَ الفعل على المفعول له أقوى من دلالته على المفعول معه؛ وذلك لأنّه لا بدّ لكلّ فعل من مفعولٍ له سواءً ذكرتَه، أو لم تذكره. (١٤٨)

أما الكوفيون فيذهبون إِلَى أَنه ينْتَصب انتصاب المصادر، ولَيْسَ على إِسقَاط حرف الْجَرّ؛ وَلذَلِك لم يترجموا لَهُ اسْتغْنَاء بِبَاب الْمصدر عنه، وَكَأَنَّهُ عِنْدهم من قبيل الْمصدر الْمَعْنَوِيّ، فَإِذا قلت: ضربت زيدا تأديبا، فكأنك قلت: أدبته تأديبا، يقول الأنباري:" وهذا الباب إنما يترجمه البصريون، وأما الكوفيون فلا يترجمونه، ويجعلونه من باب المصدر، فلا يفردون له بابا" (١٤٩)

وما ذهب إليه الكوفيون يحتاج إلى نظر من وجهين:

الأول؛ أنهم يلجأون إلى تأويل الفعل الأول بمعنى المصدر المنتصب؛ والتأويل خلاف الأصل.

---

(١٤٨) انظر: شرح المفصل ٤٤٩/١

(١٤٩) أسرار العربية ١٤٩ وانظر: همع الهوامع ١٣٣/٢

الثاني: أن وظيفة المفعول له هي التعليل، ورأي الكوفيين يجعل المصدر للتأكيد، وهو خلاف الظاهر، يقول ابن فلاح اليمني:" ومذهب الجمهور أقوى؛ لأنه يفهم منه التعليل، كما يفهم مع وجود اللام، والمصدر الدال على التأكيد لا يفهم منه التعليل، فدل على مغايرته للمصدر"(١٥٠)

أمّا الزجاج فذهب إلى أَنه ينْتَصب بفعل مُضْمر من لَفظه، فالتقدير فِي: جِئْت إِكْرَاما لَك: أكرمتك إِكْرَاما لَك، حذف الْفِعْل، وجعل الْمصدر عوضا من اللَّفْظ بِهِ؛ فَلذَلِك لم يظْهر(١٥١)

وقول الزجاج لا يستقيم من وجوه:

أولا: إن قوله يؤدي إلى تقدير ناصب محذوف، والتقدير خلاف الأصل، كما يقول العلماء.

ثانيا: إن المفعول له لو كان كذلك لم يجز دخول لام الجر عليه، كما لا يدخل على الأنواع، نحو :سار الجمَزَى، وعَدا البشَكَى. (١٥٢)

ثالثا: إن نوع المصدر يصحّ أن يضاف إليه (كل)، ويخبر عنه بما هو نوع له، كقولك: كل جَمزَى سَيْرٌ، ولو فعل ذلك بالتأديب والضرب من قولك: ضربته تأديبا لم يصح، فثبت بذلك فساد مذهب الزجاج (١٥٣)

(١٥٠) شرح الكافية لابن فلاح اليمني ٦٣٠/٢
(١٥١) انظر: همع الهوامع ١٣٣/٢
(١٥٢) انظر :شرح التسهيل ١٩٨/٢
(١٥٣) انظر :شرح التسهيل ١٩٨/٢

وكان الجرمي والرياشي يذهبان إلى أن المفعول له ينتصب نصب المصادر التي تكون حالا(١٥٤)

ولم يرتض النحويون هذا الرأي، يقول ابن فلاح:" وجعله للحال ضعيف؛ لأنه يدل على العلة، والحال لا تدل عليها؛ ولأنه قد يكون المفعول له معرفا باللام والإضافة، وإضافة المصدر ليست في تقدير الانفصال حتى يتخيل فيه التنكير" (١٥٥)

والذي يراه الباحث أن ما ذهب إليه جمهور البصريين هو الراجح، وهو ما اختاره كثير من النحويين، يقول الرضي:" ومذهب البصريين أولى من الباقين؛ لسلامته من الحذف والتقدير لغيره"(١٥٦)

(١٥٤) شرح الكافية لابن فلاح اليمني ٦٣٠/٢
(١٥٥) شرح الكافية لابن فلاح اليمني ٦٣٠/٢
(١٥٦) شرح الكافية للرضي ٥٠٩/١

الخاتمة :

ظهرت للباحث بعد البحث النتائج التالية:

أولا: تبين للباحث من دراسة مآخذ ابن إياز على أبي البقاء أن ابن إياز نحوي يهتم كثيرا بسلامة العبارة النحوية التي تبين الأحكام النحوية وعللها، فهو لا يترك عبارة ملتبسة، أو جملة غامضة إلا ويقف عندها، ويعلق عليها ،ويبين وجه اعتراضه عليها .

ثانيا: تبين للباحث أن كثيرا من مآخذ ابن إياز على أبي البقاء تتعلق بالعلل النحوية، إذ إن كلا النحويين يهتم كثيرا بالعلل النحوية في كتبه، فأبو البقاء ألف كتاب (اللباب في علل البناء والإعراب)، وابن إياز ممن اشتهر بتتبعه للعلل، حتى قال عنه أبو حيان الأندلسي: ابن إياز أبو تعاليل.

ثالثا: تبين للباحث أن ابن إياز كان من النحويين الذين اطلعوا على كتب أبي البقاء ودرسوها، وهذا ظاهر في نقله عنه في كثير من المواضع التي لا يخالفه فيها، وإنما ينقلها تثبيتا وتوثيقا للقاعدة النحوية.

رابعا: تبين للباحث من الآراء التي أشار فيها ابن إياز إلى كتابه (المآخذ على المتبع) أنه كان صاحب شخصية نحوية مستقلة، تملك حسًّا نقديًّا عاليا، فقد كتب كتابا خاصّا في نقْد أبي البقاء العكبري في كتابه (المتبع في شرح اللمع) .

خامسا: يظهر من اعتراضات ابن إياز ومآخذه على العكبري أَن كتاب (المآخِذ عَلى المتبع) كتاب نقدي متميّز في الدراسة النحوية، وهذا هو الذي تحتاجه الدراسة النحوية الجادة، التي تعتمد على المناقشة والاعتراض بأسلوب علمي رصين.

سادسا: ظهر للباحث أن ابن إياز لا يترك موضعا يحتمل الاعتراض والمخالفة إلا وخالف فيه العكبري، وهذا يدل على قدرة علمية فائقة .

المصادر والمراجع:

١-ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي: تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .

٢-الأزهية في علم الحروف : الهروي ، تحقيق: عبد المعين الملوحي،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٩٣م .

٣-أسرار العربية : الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .

٤-الأشباه والنظائر : السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ،عالم الكتب الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ.

٥-الأصول في النحو : ابن السراج ، تحقيق :عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٦-إعراب الحديث: العكبري، تحقيق: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

٧-إعراب القراءات الشواذ: العكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٨-إعراب القرآن= التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر عيسى البابي الحلبي وشركاه، بدون.

٩-أعيان العصر وأعوان النصر: صلاح الدين الصفدي، تحقيق: علي أبو زيد وزملائه

دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ

١٠- إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

١١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ، بدون .

١٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون.

١٣- البحر المحيط في التفسير : أبو حيان الأندلسي ،تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت الطبعة ١٤٢٠ هـ.

١٤- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان، صيدا.

١٥- البيان والتبيين: الجاحظ، تحقيق/ عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة السابعة ١٤١٨هـ

١٦- تاج العروس من جواهر القاموس : مرتضى، الزَّبيدي، دار الهداية .

١٧- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.

١٨- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٩- تذكرة الحفاظ: الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٠- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : أبو حيان الأندلسي ، تحقيق: حسن هنداوي ، دار القلم ،دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

٢١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٢٢- التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد الأزهري، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٣- التعريف بضروري التصريف: ابن إياز البغدادي، تحقيق: هادي نهر وهلال ناجي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٢٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

٢٥- جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري، دار الفكر – بيروت.

٢٦- جمهرة اللغة : ابن دريد ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م

٢٧- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ .

٢٨- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: الصبان، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .

٢٩- الحيوان : الجاحظ ، تحقيق: عبدالسلام هارون ، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ .

٣٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ .

٣١- الخصائص: أبو الفتح بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.

٣٢- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان: مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر اباد، الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

٣٣- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤١٩..

٣٤- ديوان الأحوص الأنصاري ، تحقيق: عادل سليمان جمال ، الهيئة العامة للتأليف والترجمة بالقاهرة ١٩٧٠م.

٣٥- ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ

٣٦- ديوان أبي النجم العجلي ، تحقيق: محمد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ٢٠٠م .

٣٧- ديوان امرئ القيس: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الرابعة .

٣٨- ديوان تأبط شرا ، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .

٣٩- ديوان جميل بثينة ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، بدون .

٤٠- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م.

٤١- ديوان ذي الأصبع العدواني، تحقيق: عبد الوهاب العدواني ومحمد الدليمي ، مطبعة الجمهور ، الموصل ١٩٧٣ م .

٤٢- ديوان الراعي النميري ، تحقيق: راينهرت فايبرت، بيروت ١٤٠١ هـ .

٤٣- ديوان رؤبة وملحقاته ، تحقيق: وليم بن الورد البروسي ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ .

٤٤- ديوان زهير بن أبي سلمى ، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ .

٤٥- ديوان زياد الأعجم ، تحقيق : يوسف حسن بكار ، دار المسيرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ

٤٦- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣ هـ.

٤٧- ديوان العباس بن مرداس، تحقيق: يحيى الجبوري مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٤٨- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.

٤٩- ديوان علقمة الفحل، تحقيق: السيد أحمد صقر، المكتبة المحمودية بميدان الجامع الأزهر، الطبعة الأولى ١٣٥٣هـ.

٥٠- ديوان الفرزدق، تحقيق: عمر فاروق الطباع ، دار الأرقم ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

٥١- ديوان كثير عزة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان ١٩٧١م

٥٢- ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري، تحقيق: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .

٥٣- ديوان المتلمس، تحقيق : حسن كامل الصيرفي ، جامعة الدول العربية ، معهد المخطوطات العربية ١٩٧٠م.

٥٤- ديوان المتنبي، تحقيق/ عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، بدون.

٥٥- رسالة الملائكة: أبو العلاء المعري، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٩م.

٥٦- رصف المباني في شروح المعاني: المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .

٥٧- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح بن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٥٨- سير أعلام النبلاء: شمس الذهبي ، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة ، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ.

٥٩- شرح أبيات سيبويه: يوسف بن أبي سعيد أبو محمد السيرافي،تحقيق: الدكتور محمد علي الريح، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر ١٣٩٤هـ.

٦٠- شرح أبيات سيبويه: أبو جعفر النحاس، تحقيق: وهبة متولي عمر سالمة، مكتبة الشباب، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٦١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ.

٦٢- شرح ابن فلاح اليمني على الكافية: ابن فلاح اليمني، تحقيق: نصار حميد الدين، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى ١٤٢١هـ.

٦٣- شرح أشعار الهذليين: أبو سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار فراج، مطبعة المدني بالقاهرة، ١٩٦٥م.

٦٤- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأُشْمُوني، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٦٥- شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .

٦٦- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، تحقيق/ صاحب أبو جناح، بدون.

٦٧- شرح ديوان كعب بن زهير ، صنعة السكري ، تحقيق: عباس عبدالقادر، دار الكتب والوثائق المصرية ، مركز تحقيق التراث ، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ.

٦٨- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام : التبريزي، دار القلم – بيروت.

٦٩- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام: المرزوقي، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٧٠- شرح الرضي على الكافية: الرضي الاستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بن غازي، بدون .

٧١- شرح الرضي على شافية ابن الحاجب: الرضي الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ.

٧٢- شرح الرماني على كتاب سيبويه، تحقيق:محمد إبراهيم شيبة، رسالة علمية، جامعة أم القرى الجزء الأول، ١٤١٤هـ.

٧٣- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبعة دار الطلائع ٢٠٠٤م .

٧٤- شرح شواهد المغني : السيوطي تحقيق: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي ١٣٨٦ هـ.

٧٥- شرح قطر الندى: ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.

٧٦- شرح الكافية الشافية: ابن مالك تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى.

٧٧- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

٧٨- شرح المفصل : ابن يعيش ، قدم له إميل بديع يعقوب: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ .

٧٩- شرح نقائض جرير والفرزدق: أبو عبيدة معمر بن المثنى (برواية اليزيدي عن السكري عن ابن حبيب عنه)، تحقيق: محمد إبراهيم حور و وليد محمود خالص، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.

٨٠- الشعر والشعراء : ابن قتيبة الدينوري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، الطبعة الثانية.

٨١- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ.

٨٢- ضرائر الشِّعْر: ابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.

٨٣- علل التثنية: ابن جني ، تحقيق: صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية – مصر.

٨٤- قواعد المطارحة ، تحقيق : يس أبو الهيجاء، وشريف النجار، وعلى توفيق الحمد، دار الأمل، إربد، الأردن،١٤٣٢هـ.

٨٥- الكتاب: سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.

٨٦- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: الزمخشري ، دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة الثالثة – ١٤٠٧هـ.

٨٧- الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين،تحقيق: رياض الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ٢٠٠٠ م.

٨٨- اللباب في علل الإعراب والبناء: أبو البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار وعبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٨٩- لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

٩٠- اللمع في العربية: أبو الفتح بن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.

٩١- ما ينصرف وما لا ينصرف: أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

٩٢- المتبع في شرح اللمع: أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبد الحميد حمد الزوي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ١٩٩٤م.

٩٣- المحصول في شرح الفصول: ابن إياز البغدادي، تحقيق: شريف عبدالكريم النجار، دار عمار، الأردن، عمان ، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ.

٩٤- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ.

٩٥- المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيدة تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

٩٦- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، مكة المكرمة.

٩٧- معاني الحروف: الرماني، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

٩٨- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ .

٩٩- معجم البلدان: ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٥م.

١٠٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمة الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة ١٩٨٥م.

١٠١- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، الطبعة الثالثة١٤٢٠هـ.

١٠٢- المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م

١٠٣- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : الشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرين، مركز إحياء التراث، جامعة أم القرى.

١٠٤- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ، المشهور بـ " شرح الشواهد الكبرى": بدر الدين العيني ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠٠٥ .

١٠٥- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.

١٠٦- المقتضب : أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمه، دار إحياء التراث الإسلامي بمصر ١٣٩٩هـ.

١٠٧- المنصف: ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، وزارة المعارف العمومية، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ.

١٠٨- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي: يوسف بن تغري بردي، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٠٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

١١٠- الوافي بالوفيات: صلاح الدين الصفدي ،تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، ١٤٢٠هـ

١١١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

** ** ** **